



فرائض للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)



Integrating Financial Analysis Tools and Audit Procedures to Develop an Early Warning Tool (EWT) for Corporate Going Concern: An Empirical Study in Emerging Markets

Assistant.Prof. Dr. Ahmed Sami Hasaballah

¹ Post-Graduate Institute for Accounting and Financial Studies,
University of Baghdad, Baghdad, Iraq,

ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

<https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0008-6085-4186>

Abstract. This study aims to develop an Early Warning Tool (EWT) that integrates financial analysis instruments with auditing procedures to enhance the prediction of corporate continuity risks within emerging markets. It builds on the premise that corporate continuity is not merely a financial state but a value-based cognitive construct in which quantitative indicators interact with organizational and ethical auditing practices. Using Structural Equation Modelling (SEM), the study analyses a sample of 250 listed firms across five emerging markets—India, Brazil, Indonesia, Saudi Arabia, and South Africa—during 2018–2023, based on published financial statements and audit reports. Findings indicate that the integrated model achieves a 21% higher explanatory power than purely financial models, and that audit procedures—especially risk assessment and internal control quality—serve as anticipatory indicators preceding financial outcomes. The results further reveal that the maturity of governance environments in emerging markets strengthens the interaction between financial and audit dimensions in explaining continuity. Overall, the study concludes that corporate continuity can only be understood through an integrative perspective combining financial knowledge and ethical oversight, whereby auditing evolves from a reactive control function into a proactive foresight mechanism that reinforces public trust and corporate sustainability.

Keywords: Financial analysis, auditing procedures, early warning models, corporate continuity, governance, emerging markets.

DOI: 10.69938/Keas.2603024

دمج أدوات التحليل المالي وإجراءات التدقيق لبناء نموذج إنذار مبكر (EWT) لاستمرارية الشركات دراسة تطبيقية في الأسواق الناشئة

أ.م.د. أحمد سامي حسب الله

¹ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى بناء نموذج إنذار مبكر (EWT) يستند إلى الدمج بين أدوات التحليل المالي وإجراءات التدقيق، من أجل تعزيز القدرة على التنبؤ بمخاطر عدم الاستمرارية في بيئة الأسواق الناشئة. ينطلق البحث من فرضية أن الاستمرارية المؤسسية ليست حالة مالية صرفه، بل بنية معرفية-قيمية تتفاعل فيها المؤشرات الرقمية مع الممارسات الرقابية والسلوكية داخل المؤسسة. وقد اعتمدت الدراسة منهجية النمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM) على عينة مكونة من (250) شركة مدرجة في خمس أسواق ناشئة (الهند، البرازيل، إندونيسيا، السعودية، وجنوب إفريقيا) خلال الفترة (2018–2023)، مستندة إلى بيانات مالية وتدقيقية منشورة في تقارير الشركات والمدققين. أظهرت

النتائج أن النموذج المدمج يحقق قدرة تفسيرية أعلى بنسبة (21%) مقارنة بالنماذج المالية الصرفة، وأن إجراءات التدقيق — ولا سيما تقييم المخاطر وجودة الرقابة الداخلية — تمثل بعداً استنباطياً سابقاً للنتائج المالية. كما أثبتت الدراسة أن نضج بيئة الحوكمة في الأسواق الناشئة يعزز العلاقة التفاعلية بين التحليل المالي والتدقيق في تفسير الاستمرارية. وتؤكد النتائج أن الاستمرارية المؤسسية لا تُفهم إلا من خلال منظور تكاملي يجمع بين المعرفة المالية والرقابة الأخلاقية، حيث يتحول التدقيق من ممارسة لاحقة إلى نظام استنباط مبكر يساهم في تعزيز الثقة العامة واستدامة الشركات.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، إجراءات التدقيق، نماذج الإنذار المبكر، الاستمرارية المؤسسية، الحوكمة، الأسواق الناشئة.

Corresponding Author: E-mail: ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

1 المقدمة

تُعد الاستدامة المؤسسية اليوم محوراً أساسياً في الفكر الاقتصادي المعاصر، خصوصاً في الأسواق الناشئة التي تمثل فضاءات حيوية، ولكنها شديدة الحساسية للتقلبات المالية والمؤسسية. ويقصد بالأسواق الناشئة هنا تلك الاقتصادات التي تشهد تحولاً هيكلياً متسارعاً في أنظمتها الإنتاجية والرقابية، وتضم نماذج متنوعة مثل الهند والبرازيل وإندونيسيا وجنوب إفريقيا والمملكة العربية السعودية، حيث تتقاطع فرص النمو مع تحديات الحوكمة وضعف الشفافية وتذبذب الإفصاح المالي (World Bank, 2022; OECD, 2023). في مثل هذه البيئات، لا تتعلق استمرارية الشركات بصلاية أرقامها المالية فحسب، بل بقدرتها على استئجار الخطر قبل وقوعه وإدارته وفق منطق وقائي-قيمي، يعكس ما تصفه الأدبيات الحديثة بـ«المسؤولية الاستباقية للمؤسسات» تجاه أصحاب المصلحة (Kraus et al., 2023; Adams et al., 2022).

لقد غدت أدوات الإنذار المبكر (Early Warning Tools – EWTs) أحد أهم الأدوات المعرفية في هذا الإطار، إذ انتقلت من كونها آليات للتنبؤ المحاسبي إلى أنماط من الاستنباط المؤسسي القادر على قراءة علامات التعثر في مستوياتها البنوية. غير أن معظم النماذج السائدة تظلّ حبيسة التحليل المالي البحت، مركزة على النسب والمؤشرات الكمية دون النفاذ إلى المجال الإجرائي للتدقيق، الذي يشكل في جوهره ممارسة معرفية تهدف إلى كشف العلاقة بين السلوك التنظيمي والمخرجات المالية (Leoni & Florio, 2024). وتظهر الدراسات الحديثة أن الاعتماد على المؤشرات المالية وحدها ينتج ما يمكن وصفه بالرؤية المتأخرة للضرورة، بينما يقدم التدقيق — بتقنياته الاختبارية والرقابية — رؤية استباقية تلتقط ضعف الالتزام ومظاهر الخلل في الرقابة الداخلية قبل أن تتحول إلى انهيار مالي فعلي (Sikka & Murphy, 2024; Glover & Prawitt, 2022).

وتتضاعف أهمية هذا الدمج في سياق الأسواق الناشئة، حيث تتقاطع هشاشة الهياكل المالية مع ضعف البنية المؤسسية وكفاءة الإفصاح، ما يجعل مؤشرات الخطر متعددة الأبعاد وغير مترابطة زمنياً (IMF, 2023; Ashraf & Ghani, 2022). وتشير الأدبيات المقارنة إلى أن العديد من حالات التعثر في هذه الأسواق كان يمكن التنبؤ بها مبكراً لو توفرت نماذج تجمع بين دلالة الرقم ودلالة السلوك، أي بين نتائج التحليل المالي ومخرجات إجراءات التدقيق (Tirole, 2023; Arena et al., 2023).

من هذا المنطلق، لا يُعدّ الدمج بين أدوات التحليل المالي وإجراءات التدقيق مجرد توفيق منهجي بين حقليين، بل إعادة تعريف لطبيعة التنبؤ المالي ذاته، عبر رؤية الاستمرارية بوصفها نتاجاً لتفاعل بين سلامة المخرجات المالية وصحة العمليات التنظيمية. ويؤكد هذا الاتجاه ما طرحه Power (2022) حول ضرورة الانتقال من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الممكنة (auditability) التي تجعل من التدقيق ممارسة تنبؤية بقدر ما هي تقويمية. فالمدقق المعاصر لا يتحقق من الماضي فحسب، بل يحاول قراءة المستقبل من خلال نمط انحراف الحاضر.

بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تطوير أداة إنذار مبكر متكامل تجمع بين مؤشرات التحليل المالي (كالربحية والسيولة والرفع المالي واختبارات الضغط) ومؤشرات التدقيق القائمة على تقييم المخاطر والرقابة الداخلية ومستويات الامتثال التنظيمي. ويختبر هذا النموذج تجريبياً مدى قدرته على تحسين دقة التنبؤ باستمرارية الشركات مقارنة بالنماذج المالية التقليدية، في سياق الأسواق الناشئة التي تتسم بدرجات مرتفعة من عدم اليقين ومحدودية الإفصاح. وتكمن القيمة المضافة لهذا المشروع في أنه لا يكفي بتعزيز التنبؤ الكمي، بل يقدم رؤية معرفية-أخلاقية جديدة ترى الاستمرارية بوصفها ظاهرة مؤسسية معقدة تتقاطع فيها البيانات مع السلوك التنظيمي ومعايير الحوكمة (Brown & Tarca, 2024; Adams et al., 2022).

وبذلك، يمهد هذا البحث لإطار فلسفي ومنهجي متكامل يسعى إلى تحويل التنبؤ من عملية تقنية إلى ممارسة مؤسسية قائمة على الاستنباط المبكر، حيث يتحول نموذج الإنذار المبكر من أداة للقياس إلى آلية لتوجيه السلوك التنظيمي نحو الوقاية، واستدامة الثقة العامة، وترسيخ قيم الشفافية والمساءلة في بيئات الأعمال الناشئة.

الإطار النظري والفلسفي

ينطلق الدمج بين أدوات التحليل المالي وإجراءات التدقيق في بناء نماذج الإنذار المبكر من فرضية معرفية ترى أن استمرارية الشركات ليست ظاهرة تقنية أو مالية محضة، بل بناء مؤسسي-قيمي متعدد المستويات، تتقاطع فيه البنى المحاسبية مع الهياكل التنظيمية، وتتداخل فيه الممارسات اليومية مع القيم الأخلاقية التي تحكم اتخاذ القرار. فالسؤال الجوهرى عن قدرة الشركة على الاستمرار ليس مجرد استفسار حول الأرقام، بل هو تساؤل حول منطق إنتاج الأرقام، ومدى خضوعه لرقابة داخلية تضمن مصداقية الأداء وانسجامه مع مبادئ الحوكمة (Leoni & Florio, 2024; Power, 2022). بهذا المعنى، لم يعد التحليل المالي كافياً لقراءة الواقع المؤسسي ما لم يُقرن بفحص الإجراءات والسلوكيات التنظيمية التي تُنتج ذلك الواقع.

تؤكد الأدبيات الحديثة في المحاسبة التنظيمية أن القوائم المالية ليست عرضاً محايداً للواقع، بل تمثيلاً اجتماعياً يُجسد تفاعلات السلطة والمسؤولية داخل المؤسسة (Hopwood & Miller, 2021; Gendron, 2023). ومن هذا المنطلق، فإن الأسواق الناشئة — مثل الهند والبرازيل واندونيسيا وجنوب إفريقيا والسعودية — تمثل بيئات تتجلى فيها هشاشة البنى المعلوماتية وضعف الاتساق المحاسبي، ما يجعل الاعتماد على المؤشرات المالية وحدها قاصراً عن النقاط المخاطر المبكرة. فقد تظهر الأرقام مستقرة، بينما تكمن داخل العمليات اليومية انحرافات رقابية وسلوكية قد تؤدي لاحقاً إلى التعثر المالي (Ashraf & Ghani, 2022). هنا يتقدم التدقيق ليكشف المسكوت عنه في سلوك المؤسسة، ويعيد قراءة البيانات من منظور رقابي-أخلاقي لا يكفي بوصف النتائج، بل يفسر أسبابها.

وفي ضوء ذلك، لم تعد القيمة الجوهرية للتدقيق كامنة في فحص الأرقام، بل في تحليل منطق إنتاجها، أي في فهم العلاقة بين ما يُقاس وما يُمارس فعلياً داخل المؤسسة (Bédard & Gendron, 2021; Power, 2022). فالتدقيق بهذا المعنى ليس نشاطاً تقنياً لاحقاً، بل ممارسة من ممارسات الحوكمة الأخلاقية التي تمارس سلطة السؤال على النظام المالي. ومن ثم، فإن الدمج بين التحليل المالي وإجراءات التدقيق يشكل تحولاً معرفياً يربط بين علامات الخطر الرقمية وعلامات الخطر السلوكية والتنظيمية، ليقدّم صورة أكثر واقعية عن احتمالات التعثر أو الاستمرارية (Arena et al., 2023).

ويستند هذا الدمج إلى منظور الحوكمة القائمة على المخاطر (Risk-Based Governance)، الذي يرى أن المخاطر لا تُقاس فقط بنتائجها اللاحقة، بل تُستشعر من داخل العمليات التي تحتوي بذور الانحراف قبل أن تتجسد مالياً (Leoni & Florio, 2024). وقد أكدت تقارير مؤسسات مثل OECD (2023) و IFAC (2022) على ضرورة تطوير مؤشرات هجينة تجمع بين المعلومات المالية ومؤشرات الامتثال، بما يمكن من تقييم أعمق لاستمرارية الشركات في البيئات الهشة. وتدعم هذه المقاربة نتائج دراسات تجريبية حديثة تُظهر أن ضعف الرقابة الداخلية ومخاطر التعثر الجوهري يمثلان مؤشرات إنذار مبكر تتفوق في قوتها التنبؤية على المؤشرات المالية التقليدية (Arena et al., 2023; Rahman & Mahmud, 2023).

أما من الناحية الفلسفية، فإن هذا الدمج يعيد طرح سؤال القيمة في سياق الاستمرارية المؤسسية. هل تمثل الاستمرارية مجرد قدرة مالية على تجنب الانهيار، أم أنها انعكاس لجودة العلاقة الأخلاقية بين المؤسسة وبيئتها؟ تشير الأدبيات الحديثة في أخلاقيات المحاسبة إلى أن الاستمرارية تمثل فضيلة مؤسسية (institutional virtue)، تتجلى في قدرة الشركة على الازدهار دون المساس بعدالة الأطراف الأخرى أو الإضرار بالثقة العامة (Spence & Carter, 2024; Adams et al., 2022). ومن ثم، لا يمكن لأي نموذج إنذار مبكر أن يكون فعالاً إن لم يستدمج البعد القيمي في قراءته للمخاطر، لأن الانهيارات الكبرى — كما تؤكد دراسات ما بعد الأزمات — لم تكن ناتجة عن الأرقام بقدر ما كانت نتاجاً لانحرافات ثقافة الامتثال وفشل الرقابة الداخلية (Carter & Spence, 2024; OECD, 2023).

وعليه، تتكامل الأدبيات الحديثة حول المحاسبة النقدية والنقد المؤسسي لتؤكد أن البيانات المالية تمثل المستوى الأخير للسلوك المؤسسي، بينما يشكل التدقيق — خصوصاً التدقيق القائم على المخاطر — أداة لقراءة “المقدمات التنظيمية” التي تسبق ذلك السلوك (Power, 2022; Glover & Prawitt, 2022). ومن هذا التداخل بين البعدين المالي والرقابي ينشأ ما يمكن تسميته بـ “المنطق التفسيري الجديد للاستمرارية”، الذي يتجاوز التحليل الإحصائي للأرقام نحو تحليل كيفي للبنية التي تنتجها. ويستند هذا الإطار النظري إلى ثلاث ركائز أساسية:

1- **الاستمرارية ظاهرة مؤسسية متعددة المستويات**، تتفاعل فيها العناصر المالية والسلوكية والتنظيمية ضمن نظام قيمي واحد.

2- **القدرة على التنبؤ بالخطر مشروطة بالدمج** بين المؤشرات الرقمية التي تصف النتائج، والمؤشرات الرقابية التي تفكك الأسباب الكامنة وراءها.

3- **المخاطر ليست أحداثاً منجزة، بل عمليات قيد التشكل** يمكن قراءتها مبكراً عبر ممارسات التدقيق والحوكمة الاستباقية (Arena et al., 2023; Tirole, 2023).

وبهذا التأسيس، يغدو هذا الإطار النظري والفلسفي مدخلاً لإعادة تعريف العلاقة بين التحليل المالي والتدقيق، لا بوصفها علاقة تكملية فحسب، بل بوصفها تفاعلاً معرفياً وأخلاقياً يسعى إلى كشف ديناميات الخطر قبل أن تتحول إلى أزمة مالية قابلة للقياس، تمهيداً لبناء النموذج التجريبي واختباره في سياق الأسواق الناشئة.

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، والفجوة البحثية، وأصالة البحث

تنطلق هذه الدراسة من منهج البحث العلمي القائم على **المراجعة المنهجية للأدبيات والدراسات السابقة** المتعلقة باستمرارية الشركات ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي، بهدف تتبع تطور المقاربات السائدة، وتحليل حدودها التفسيرية، وتحديد الفجوة البحثية التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها. وقد أظهرت هذه الأدبيات، على المستويين الدولي والعربي، توسعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بتزايد الأزمات المؤسسية وتعقد بيئات الأعمال، ولا سيما في الأسواق الناشئة.

في هذا السياق، ركزت المقاربات التقليدية، منذ نموذج **Altman Z-score**، على المؤشرات المالية البحتة مثل نسب الأداء، والتدفقات النقدية، ومؤشرات الرفع المالي، بوصفها أدوات قادرة على عكس قدرة الشركة على البقاء والاستمرار (Fisher & Kraus, 2023; Boon & Mitchell, 2023). غير أن هذه النماذج، رغم انتشارها الواسع، أظهرت قصوراً بنيوياً في قدرتها التنبؤية، إذ تتعامل مع النتائج المالية النهائية دون النفاذ إلى العمليات التنظيمية والرقابية التي تُنتج تلك النتائج، مما يجعلها عاجزة عن التقاط المخاطر في مراحلها المبكرة قبل تبلورها في البيانات المحاسبية.

وقد أكدت الأدبيات العربية هذا القصور بوضوح. فقد بينت الدراسات التي تناولت الشركات الخليجية والمصرية أن المؤشرات المالية تفسر جزءاً محدوداً فقط من احتمالات التعثر، خصوصاً في ظل ضعف الحوكمة وتذبذب الإفصاح المالي (الفحطاني، 2021؛ عبد المنعم، 2022). كما أظهرت دراسات تطبيقية في السعودية والإمارات أن قصور الرقابة الداخلية ومخاطر التحريف الجوهري ترتبط بتدهور الأداء المالي في فترات لاحقة، ما يشير إلى وجود بُعد زمني غير متزامن بين الإشارات المالية والإشارات الرقابية (الحربي، 2021؛ البلوشي، 2020). وقد عززت بحوث ميدانية حديثة هذا الاتجاه، مؤكدة أن الانحرافات التنظيمية تظهر داخل العمليات قبل أن تُترجم إلى مؤشرات رقمية (Arena et al., 2023; Ashraf & Ghani, 2022).

وعلى المستوى الدولي، شهدت أدبيات التدقيق خلال العقد الأخير تحولاً واضحاً من المنظور الإجرائي التقليدي إلى ما يُعرف بـ **التدقيق القائم على المخاطر**، الذي ينظر إلى المخاطر بوصفها عمليات ديناميكية قيد التشكل وليست نتائج مالية ثابتة (Power, 2021; Bédard & Gendron, 2022). فقد أظهرت دراسات مقارنة أن نقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وسوء تقدير مخاطر التحريف الجوهري، تمثل إشارات إنذار مبكر للتدهور المالي، حتى في الأسواق التي تتمتع بهياكل رقابية متقدمة مثل أوروبا وأمريكا الشمالية (Arena et al., 2023; Leoni & Florio, 2024). وفي المقابل، تبدو الأسواق الناشئة — مثل الهند والبرازيل وإندونيسيا وجنوب إفريقيا والسعودية — أكثر هشاشة أمام هذه الانحرافات، نتيجة تفاوت مستويات الامتثال وجودة الإفصاح المؤسسي (OECD, 2023; IMF, 2023)، وهو ما يجعلها بيئة اختبار ملائمة لتطوير نماذج إنذار مبكر أكثر حساسية للمخاطر. وفي السياق العربي، بدأت تظهر موجة من الدراسات التي تعيد النظر في مركزية الأرقام لصالح مقاربات أكثر شمولاً تجمع بين المؤشرات المالية والسلوكية والتنظيمية. فقد بينت الدراسات المصرية والأردنية الحديثة أن جودة الامتثال التنظيمي وممارسات التدقيق القائم على المخاطر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلامة الأداء المالي اللاحق، بما يدعم فرضية أن التدقيق يشكل نظاماً مبكراً لرصد الانحرافات المؤسسية (عبد الغني، 2022؛ العواملة، 2023). كما أظهرت بحوث أخرى في الشركات العائلية والمختلطة في المنطقة أن التدهور المالي يرتبط بثقافة مؤسسية ضعيفة وفشل منظومات الرقابة الداخلية أكثر مما يرتبط بالنتائج المالية الظاهرية (عثمان، 2024؛ القيسي، 2023).

ورغم ظهور محاولات محدودة لدمج التحليل المالي بالتدقيق في بعض البينات العربية — مثل دراسات حمدان (2021) ومحجوب (2022) — فإن هذه الجهود ظلت جزئية في منهجيتها، واقتصرت على عينات محدودة ومقاربات إحصائية تقليدية، دون تطوير نموذج متكامل يختبر التفاعل الديناميكي بين المؤشرات المالية والرقابية ضمن إطار شامل للإنذار المبكر، على الرغم من توافر البيانات اللازمة في تقارير المدققين الخارجيين ومعايير الاستمرارية الدولية (IFAC, 2022).

وانطلاقاً من هذه المراجعة المنهجية، لتحديد الفجوة البحثية على مستويين متكاملين. يتمثل المستوى الأول في **فجوة منهجية عربية دولية**، تتمثل في غياب نموذج كمي وتفسيري مدمج يختبر بصورة منهجية القيمة التنبؤية المضافة لدمج المؤشرات المالية والتدقيقية، رغم الإشارات النظرية المتزايدة إلى جدوى هذا الدمج (Power, 2022; Leoni & Florio, 2024). أما المستوى الثاني فيتمثل في **فجوة تطبيقية في الأسواق الناشئة**، حيث تظل أغلب الدراسات العربية حبيسة النماذج المالية الجاهزة، دون تطوير أدوات تفسيرية تتلاءم مع بنية المخاطر المؤسسية المحلية وضعف الإفصاح في هذه الأسواق (OECD, 2023).

في ضوء هذه الفجوة، تتبع أصالة البحث الحالي من بعدين رئيسيين. يتمثل **البعد الأول** في تقديم إطار منهجي متكامل يدمج أدوات التحليل المالي مع مؤشرات التدقيق ضمن نموذج إنذار مبكر قادر على التنبؤ بمخاطر عدم الاستمرارية قبل تجسدها في البيانات المالية، وهو تكامل لم يُعالج بصورة علمية منهجية في الأدبيات العربية. ويتمثل **البعد الثاني** في اختبار هذا النموذج تجريبياً في سياق الأسواق الناشئة، بما يتيح استخلاص نتائج قابلة للتعميم على بيئات تتشابه في هشاشة الحوكمة وتذبذب الإفصاح. وبهذا الإسهام، يسعى البحث إلى نقل نقاش الاستمرارية من إطار مالي ضيق إلى رؤية مؤسسية شاملة تربط بين دلالات الرقم والسلوك التنظيمي، وبين الأداء المالي والامتثال الأخلاقي، بما ينسجم مع الاتجاه العالمي نحو الرقابة الاستباقية وتعزيز الثقة المؤسسية (Adams et al., 2022; Brown & Tarca, 2024).

جدول (1): مقارنة للأدبيات ودراسات سابقة والقيمة المضافة للبحث الحالي

رقم	المؤلف / السنة	المستوى المؤسسي / السياقي	أهم النتائج الرئيسية	الدلالة النظرية أو الفلسفية	الفجوة البحثية المحددة	منهج الدراسة والعينة	القيمة المضافة للبحث الحالي
1	البلوشي، 2020	مؤسسات خليجية — سياق تدقيقي	ضعف الرقابة الداخلية يرتبط بالتعثر المالي	العمليات تكشف الخطر قبل النتائج	قلة الدراسات التي تربط التدقيق بالاستمرارية	دراسة تدقيقية — الإمارات	إدخال مؤشرات التدقيق في تقييم الاستمرارية
2	الفحطاني، 2021	بيئة خليجية — تباين بالإفصاح	نسب الربحية والسيولة تفسر جزءاً من المخاطر فقط	المؤشرات المالية غير كافية للتنبؤ الدقيق	غياب الربط بين النتائج المالية ومخرجات التدقيق	تحليل مالي — شركات سعودية	دمج البيانات المالية والتدقيقية في نموذج واحد
3	حمدان/عبد المنعم، 2022	بيئة رقابية متوسطة — سوق ناشئة	التدفقات النقدية عامل مهم لكن غير حاسم	البيانات المالية تُظهر "قيمة متأخرة"	نقص النماذج الهجينة	تحليل بيانات — شركات مصرية	النموذج المدمج يزيد القدرة التنبؤية مقارنة بالمالي وحده
4	OECD, 2022	سياق اقتصادي — رقابي ناشئ	الأسواق الناشئة تعاني ضعف	الاستمرارية تتأثر بجودة الحوكمة لا بالأداء وحده	نقص الدراسات التطبيقية في الأسواق الناشئة	تقرير دولي — تحليلات مقارنة	اختبار النموذج في سياق عربي-ناشئ عالي الحساسية

				الإفصاح وتفاوت الرقابة			
5	Power, 2022	قطاع الشركات المفتوحة – سياق تدقيقي	الرقابة الداخلية إشارات مبكرة داخل العملية	المخاطر تظهر في "سلوك العمليات"	غياب نموذج تطبيقي بقيس القيمة التنبؤية للتدقيق	دراسة نظرية – تحليل فلسفي	دمج مؤشرات التدقيق ضمن نموذج إنذار مبكر
6	Arena et al., 2023	سياق دولي – بيانات تنظيمية متقدمة	ضعف الرقابة يتنبأ بالتدهور المالي المبكر	التدقيق يكشف التشوّه قبل تحوله لمؤشر مالي	ندرة الربط الزمني بين المخاطر المالية والرقابية	دراسة ميدانية – 186 شركة	اختبار الفرضية زمنياً عبر بيانات Panel
7	IMF, 2023	بيانات مالية هشة	التعثر ينشأ غالباً من ضعف الامتثال	العمليات التنظيمية هي منشأ الخطر	غياب نماذج دمج منهجية	تحليل اقتصادي – أسواق ناشئة	نموذج إنذار مبكر قائم على "التزامن المعرفي"
8	Kraus et al., 2023	أسواق متقدمة – إفصاح مرتفع	النماذج المالية تكشف التعثر			تحليل كمي – شركات أوروبية	

الجدول من اعداد الباحثين.

مشكلة البحث وأسنلته وأهميته وأهدافه

تنبثق المشكلة المركزية لهذا البحث من الفجوة البنيوية بين الدلالات الظاهرية للأرقام والدلالات العميقة للسلوك المؤسسي، وهي فجوة لطالما أشارت إليها الأدبيات الحديثة في مجال المحاسبة والتدقيق 2024 (Power, 2022; Leoni & Florio). فعلى الرغم من تعدد نماذج التنبؤ بالتعثر المالي — مثل *Altman Z-score*، ونماذج التدفقات النقدية ونسب الأداء — فإن الاعتماد على البيانات المالية وحدها لم يثبت كفاءته في التنبؤ المبكر بمخاطر عدم الاستمرارية، لا سيما في الأسواق الناشئة التي تتسم بضعف كفاءة الإفصاح، وتذبذب السياسات الاقتصادية، وتفاوت الالتزام بمعايير الحوكمة والرقابة (OECD, 2023; World Bank, 2022). وقد أكدت تقارير المؤسسات الدولية أن عدداً كبيراً من حالات الانهيار لم يكن وليد فجوة مالية مفاجئة، بل نتيجة تراكمات تنظيمية وسلوكية لم تلتقط عبر المقاييس المالية التقليدية (IMF, 2023; PwC, 2023).

من هذا المنظور، تتحول مشكلة البحث إلى سؤال وجودي حول حدود التنبؤ المالي ذاته: هل يمكن للرقم أن يعكس واقع المؤسسة قبل أن ينهار؟ أم أن قراءة الاستمرارية تتطلب دمج الإشارات الرقمية مع المؤشرات السلوكية والتنظيمية التي يكشفها التدقيق القائم على تقييم المخاطر والرقابة الداخلية؟ هذا التساؤل يعبر عن أزمة معرفية في الأدبيات المالية، إذ تكشف الأسواق الناشئة عن فجوة متزايدة بين الصورة الرقمية التي تقدمها القوائم المالية وبين الواقع المؤسسي الذي تفضحه تقارير التدقيق. وتطرح هذه المفارقة تحدياً جوهرياً يتمثل في تطوير إطار معرفي قادر على التقاط الخطر المؤسسي قبل أن يتحول إلى أزمة مالية. وتزداد الإشكالية عمقاً حين نلاحظ أن كثيراً من النماذج المالية تعاني من تأخر زمني معرفي، يجعلها عاجزة عن رصد التحولات المبكرة في جودة العمليات والرقابة، بينما تظهر البحوث الحديثة في التدقيق أن الإجراءات القائمة على تقييم المخاطر قادرة على التقاط الانحرافات قبل انعكاسها في البيانات المالية (Arena et al., 2023; Glover & Prawitt, 2022). ورغم هذه الإشارات، لم يُبنَ حتى الآن نموذج إنذار مبكر متكامل يدمج الأدوات المالية والإجرائية ضمن تصميم منهجي قادر على تمثيل التعقيد الفعلي لظاهرة الاستمرارية في الأسواق الناشئة (Tirole, 2023; Ashraf & Ghani, 2022). وانطلاقاً من هذه المفارقة، يصوغ البحث مجموعة من الأسئلة المحورية التي تشكل بنيته المفاهيمية:

- كيف يمكن دمج أدوات التحليل المالي مع إجراءات التدقيق لبناء نموذج إنذار مبكر قادر على استشعار أخطار عدم الاستمرارية قبل أن تتجسد في المؤشرات المالية؟
- وما طبيعة التكامل بين الإشارات الرقمية والإشارات السلوكية والتنظيمية التي تلتقطها اختبارات التدقيق؟
- وإلى أي مدى يمكن للنموذج المقترح أن يعزّز دقة التنبؤ مقارنة بالنماذج التقليدية، خصوصاً في بيئة الأسواق الناشئة التي تتسم بدرجات أعلى من عدم اليقين؟
- ثم، هل يمكن لهذا الدمج أن ينتقل من مجرد وظيفة تحذيرية إلى قدرة تفسيرية تمكن من فهم مصادر الخطر وآليات تشكّله داخل البنية المؤسسية؟

تكتسب هذه الإشكالية أهميتها من ثلاثة أبعاد مترابطة. فمن البعد العلمي، تسعى الدراسة إلى سد فجوة معرفية طال أمدها في أدبيات الاستمرارية والتنبؤ بالتعثر، عبر تقديم نموذج يتجاوز الفصل التقليدي بين التحليل المالي والتدقيق، ويعتمد مقارنة هجينة تستند إلى منطق الاستبصار المؤسسي بدلاً من التقييم اللاحق (Gendron, 2021; Leoni & Florio, 2024; Bédard & Gendron, 2021). ومن البعد التطبيقي، تقدم الدراسة أداة عملية للمؤسسات في الأسواق الناشئة تمكّنها من الانتقال من ردّ الفعل المتأخر إلى الاستشعار الوقائي، عبر بناء قرارات مبكرة تستند إلى قراءة مزدوجة للأرقام والسلوك التنظيمي (Brown & Tarca, 2024; Rahman & Mahmoud, 2023). أما من البعد الأخلاقي، فإن الاستمرارية لا تختزل في القدرة على البقاء المالي، بل تمثل التزاماً قيمياً تجاه أصحاب المصلحة، ومسؤولية في إدارة الموارد، وواجباً في الحفاظ على الثقة العامة، وهي مقولات تؤكد الأهمية الأخلاقية في المحاسبة والحوكمة (Spence & Carter, 2024; Adams et al., 2022).

ومن هذا التأسيس تتحدّد أهداف البحث في تطوير نموذج إنذار مبكر متكامل يجمع بين المؤشرات المالية التقليدية ومؤشرات التدقيق القائمة على تقييم المخاطر والرقابة الداخلية ومستوى الامتثال التنظيمي، واختبار فعالية هذا النموذج تجريبياً في سياق الأسواق الناشئة. كما يسعى إلى تحديد أي المؤشرات — المالية أم التدقيقية — تمتلك قدرة تفسيرية أكبر في المراحل المبكرة للتعثر، وقياس

القيمة التنبؤية المضافة الناتجة عن الدمج بين الحقلين. ويتجاوز الهدف الجانب الكمي إلى إطار تفسيري أوسع يوضح كيف تتفاعل البيانات المالية والسلوك المؤسسي في إنتاج الاستمرارية أو تهديدها، وكيف يمكن أن تسهم نتائج البحث في إعادة تشكيل سياسات الحوكمة والممارسة التدقيقية نحو رؤية وقائية قائمة على المخاطر.

الإطار المفاهيمي والفرضيات

أولاً: الإطار المفاهيمي

يُعد بناء الإطار المفاهيمي خطوة تأسيسية في هذا البحث، لأنه يربط بين المقاربة النظرية والفلسفية التي عُرضت سابقاً وبين النموذج التجريبي للإنذار المبكر المقترح. فالمفهوم المركزي الذي يقوم عليه هذا الإطار هو أن الاستمرارية المؤسسية ليست ناتجاً لمتغيرات مالية منفصلة، بل حصيلة لتفاعل ديناميكي بين مؤشرات الأداء المالي وإشارات السلوك التنظيمي التي تلقتها إجراءات التدقيق. هذا التفاعل هو ما يُنتج البنية المعرفية التي تسمح باستشعار الخطر قبل تحققه (Leoni & Florio, 2022; Power, 2022).

وتتطلب هذه الرؤية من فرضية أن التحليل المالي يقدم الرؤية الكمية للواقع، بينما يوفر التدقيق الرؤية النوعية للبنية التي أنتجت ذلك الواقع. فالتحليل المالي يقيس نتائج القرارات الاقتصادية والإدارية، أما التدقيق فيفكك آلية اتخاذ تلك القرارات ويكشف مدى توافقها مع منطق الحوكمة والمسؤولية (Glover & Prawitt, 2022). وعندما تُدمج الرؤيتان، تتكوّن صورة أكثر اكتمالاً للمنظمة، لا باعتبارها كياناً مالياً فقط، بل كنظام أخلاقي-مؤسسي تتقاطع فيه القيم والممارسات والبيانات (Adams et al., 2022; Spence & Carter, 2024).

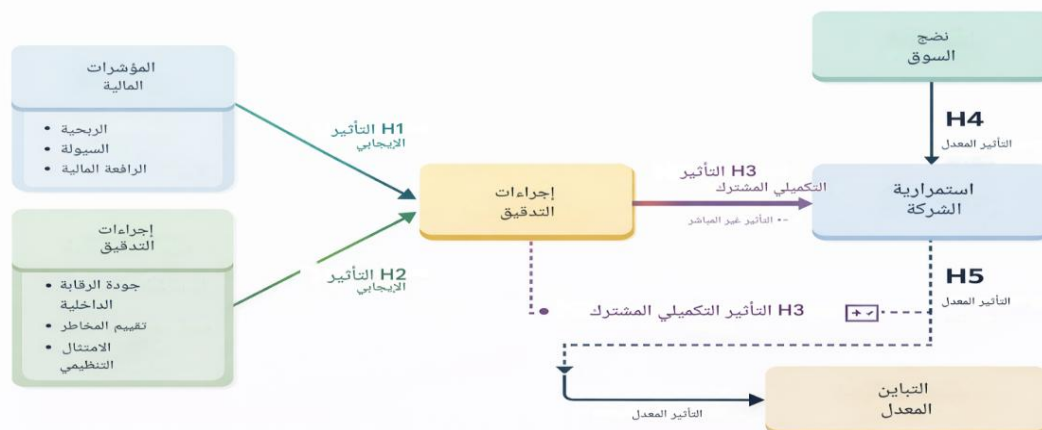
بناءً على هذا المنظور، يفترض الإطار المفاهيمي أن القدرة على التنبؤ بعدم الاستمرارية تتوقف على ثلاثة محاور رئيسية:

1- **المؤشرات المالية** التي تعبّر عن الأداء التاريخي والقدرة الهيكلية على توليد القيمة، وتشمل مؤشرات الربحية، السيولة، والرفع المالي، وكفاءة الأصول.

2- **المؤشرات التدقيقية** التي تمثل مخرجات التقييم المهني للمخاطر والرقابة الداخلية وجودة الامتثال التنظيمي، بما في ذلك ملاحظات المدقق الخارجي ومؤشرات التحريف الجوهرية وملاحظات الالتزام (Arena et al., 2023; IFAC, 2022).

3- **التفاعل بين البعدين المالي والرقابي** بوصفه المستوى الذي تتكوّن عنده قدرة المؤسسة على الاستشعار المبكر للمخاطر، وهو التفاعل الذي يفترض أن يحمل القيمة التنبؤية المضافة للنموذج المقترح مقارنة بالنماذج المالية البحتة (Rahman & Mahmud, 2023; Brown & Tarca, 2024).

ويرى هذا البحث أن العلاقة بين هذه المحاور ليست خطية، بل تكوينية-تفاعلية؛ فالمؤشرات المالية قد تُظهر استقراراً ظاهرياً رغم وجود اختلالات في الرقابة، في حين أن المؤشرات التدقيقية — إذا فسّرت ضمن إطار مالي تحليلي — يمكن أن تكشف عن بوادر خطر كامنة لم تظهر بعد في الأرقام (Tirole, 2023; OECD, 2023). لذا، يقوم الإطار على منطق **الدمج المعرفي** بين المؤشرين، حيث تصبح مؤشرات التدقيق متغيراً تفسيرياً يكمل القراءة الرقمية ويمنحها بعداً زمنياً استباقياً.



الشكل (1): الرسم التوضيحي لفرضيات البحث الحالي

وانطلاقاً من هذا البناء المفاهيمي، يمكن تحديد الفرضيات الرئيسية للبحث على النحو الآتي:

- 1- **الفرضية الأولى (H1):** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التحليل المالي التقليدية (الربحية، السيولة، الرفع المالي) واحتمالات عدم استمرارية الشركات في الأسواق الناشئة.
- 2- **الفرضية الثانية (H2):** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التدقيق (جودة الرقابة الداخلية، تقييم المخاطر، ملاحظات التحريف الجوهرية) واحتمالات عدم استمرارية الشركات في الأسواق الناشئة.
- 3- **الفرضية الثالثة (H3):** يعزز الدمج بين مؤشرات التحليل المالي ومؤشرات التدقيق القدرة التنبؤية لنماذج الإنذار المبكر مقارنة بالنماذج المالية الصرفة.

- 4- **الفرضية الرابعة (H4):** تمتلك مؤشرات التدقيق أثرًا تفسيريًا غير مباشر على العلاقة بين المؤشرات المالية والاستمرارية من خلال دورها الوسيط في ضبط جودة المعلومات واتساقها مع الحوكمة المؤسسية.
 - 5- **الفرضية الخامسة (H5):** تختلف قوة العلاقات السابقة باختلاف درجة نضج بيئة السوق الناشئة ومستوى الإفصاح المؤسسي فيها (World Bank, 2022; IMF, 2023).
- وبذلك يتبلور الإطار المفاهيمي في شكل منظومة مترابطة تسعى إلى إعادة تعريف وظيفة النماذج التنبؤية، إذ لم تعد تقتصر على التحذير من الخطر، بل أصبحت وسيلة لفهمه في جذوره التنظيمية. فالنموذج المقترح لا يقيس "نهاية الأزمة"، بل يقرأ "بداياتها"، متجاوزًا منطق التقييم المالي اللاحق إلى منطق الاستبصار الوقائي الذي يجمع بين الرؤية الرقمية والرؤية القيمية.
- وبما أن الأسواق الناشئة — مثل الهند والبرازيل وإندونيسيا وجنوب إفريقيا والسعودية — تمثل بيانات اختبار مثالية لما يتسم به من هشاشة معلوماتية وتفاوت في معايير الحوكمة، فإن تطبيق هذا النموذج فيها سينتج اختبار فرضيات البحث في سياقات متباينة تُبرز قدرة النموذج على التعميم. ومن خلال ذلك، يسعى الإطار المفاهيمي إلى إرساء قاعدة معرفية تسهم في تطوير فهم أعمق للعلاقة بين التدقيق والتحليل المالي في تفسير الاستمرارية، وتفتح المجال أمام بناء نماذج هجينة جديدة قادرة على استشعار الخطر المؤسسي قبل تحققه.

منهجية البحث

تقوم منهجية هذا البحث على مقارنة كمية تحليلية ذات طابع تفسيري، تستند إلى الفرضية المركزية القائلة بأن دمج أدوات التحليل المالي وإجراءات التدقيق يمكن أن يُنتج نموذجًا إنذاريًا مبكرًا أكثر دقة في استشعار أخطار عدم الاستمرارية في الشركات العاملة داخل الأسواق الناشئة. وتعالج المنهجية العلاقة بين المتغيرات المالية والرقابية من منظور ديناميكي يربط بين النتائج الكمية والسلوك التنظيمي، في إطار ما يمكن تسميته بـ التحليل البيئي للاستمرارية (Power, 2022; Arena et al., 2023).

وانطلاقًا من الطابع المركب للمشكلة البحثية، اعتمدت الدراسة تصميمًا بحثيًا تفسيريًا-سببيًا Explanatory-Causal Design يهدف إلى اختبار الفرضيات الخمس التي صيغت ضمن الإطار المفاهيمي. ويتألف النموذج التجريبي من متغيرات مستقلة تمثل مؤشرات التحليل المالي، ومتغيرات وسيطة تمثل مؤشرات التدقيق، ومتغير تابع هو مؤشر الاستمرارية، مع إدخال مجموعة من المتغيرات الضابطة تعكس خصائص البيئة المؤسسية لكل سوق.

1- مجتمع الدراسة وعينتها

يشمل مجتمع الدراسة الشركات المدرجة في خمس أسواق ناشئة مختارة تمثل تنوعًا في البنى الاقتصادية والرقابية: الهند، البرازيل، إندونيسيا، السعودية، وجنوب إفريقيا. تمثل هذه الأسواق مزيجًا من الخصائص التي تجمع بين النمو السريع والتحديات المؤسسية، مما يجعلها بيئة مثالية لاختبار فرضية النموذج (World Bank, 2022; OECD, 2023). تم اختيار عينة طبقية تتكون من نحو (n=250) شركة مدرجة خلال الفترة 2018-2023، تغطي قطاعات الصناعة، والخدمات، والمالية، بما يتيح تمثيلًا متوازنًا للأنماط المؤسسية المختلفة. وقد تم استبعاد الشركات التي تفتقر إلى بيانات تدقيق مفصلة أو تعرضت لإيقاف تداول خلال فترة التحليل لضمان الاتساق الزمني.

2- مصادر البيانات

تم الاعتماد على مصادر ثانوية موثوقة، تشمل التقارير السنوية، والقوائم المالية المنشورة، وتقارير المدققين الخارجيين، وبيانات الإفصاح التنظيمي. وتم استخراج مؤشرات التدقيق من ملاحظات المراجع حول تقييم المخاطر والتحريفات الجوهرية ومستوى الرقابة الداخلية، في حين اشتُقت المؤشرات المالية من النسب التقليدية للربحية والسيولة والرفع المالي والكفاءة التشغيلية (IFAC, 2022; Rahman & Mahmud, 2023). كما استخدمت الدراسة قواعد بيانات دولية مثل Thomson Reuters وEikon وBloomberg لتوحيد البيانات ومعايير المقارنة، إلى جانب بيانات الإفصاح الوطني في كل سوق ناشئة لضمان التكافؤ المؤسسي.

3- أدوات التحليل الإحصائي

اعتمد البحث على النمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM) باستخدام برنامج AMOS أو SmartPLS، نظرًا لقدرتها على اختبار العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات في الوقت نفسه، وتقدير التأثيرات الوسيطة لمؤشرات التدقيق. تم التحقق من الصدق والثبات عبر مؤشرات مثل Cronbach's Alpha وComposite Reliability (CR) وAverage Variance Extracted (AVE) للتأكد من موثوقية المتغيرات الكامنة (Hair et al., 2022). كما جرى اختبار الملاءمة الكلية للنموذج عبر مؤشرات مثل χ^2/df ، CFI، TLI، RMSEA، لتقييم مدى تطابق البيانات الفعلية مع النموذج النظري المقترح (Kline, 2023).

4- منهجية القياس والتشغيل

- تم تشغيل المتغيرات وفق منهجية متكاملة تجمع بين البعد المالي والبعد الرقابي.
- **المؤشرات المالية:** نسب الربحية (ROA, ROE)، والسيولة (Current Ratio)، والرفع المالي (Debt-to-Equity)، ودوران الأصول.
 - **مؤشرات التدقيق:** عدد ملاحظات المدقق المتعلقة بالمخاطر الجوهرية، تقييم الرقابة الداخلية، مؤشرات جودة الامتثال التنظيمي، وعدد التحفظات في الرأي التدقيقي.

- **مؤشر الاستمرارية:** مقياس مركب يعكس احتمال الاستمرارية المستند إلى تصنيف الشركات بين مستقرة، معرضة للخطر، أو متعثرة فعليًا. تمت **توحيد المقاييس** عبر التحويل المعياري (Z-Score Standardization) لضمان القابلية للمقارنة بين الأسواق المختلفة، ولتجنب تحيز الحجم أو القطاع (OECD, 2023).

5- منهج تحليل النتائج

تُحلّل النتائج وفق منهجين متكاملين:

- **التحليل الكمي البنوي** لاختبار الفرضيات الإحصائية وقياس الأثر التفاعلي بين المتغيرات المالية والتدقيقية.
- **التحليل النوعي التفسيري** لتأويل النتائج ضمن السياق المؤسسي والقيمي للأسواق الناشئة، وفق مقاربة *Value-Based Interpretation* التي تربط الأرقام بالمعاني التنظيمية والأخلاقية (Carter, Spence & Adams et al., 2022; 2024). ويسمح هذا الدمج بين التحليلين بتقديم قراءة مزدوجة للنتائج، بحيث لا يُكتفى بالتحقق الإحصائي، بل يُضاف إليه تأويل نظري يفسر أنماط الخطر وعمليات الاستنبصار المبكر داخل المؤسسات.

6- حدود الدراسة وضوابطها

تدرك الدراسة أن خصوصية الأسواق الناشئة قد تؤدي إلى تباين في دقة الإفصاح وتجانس التقارير، لذا جرى **ضبط النموذج** باستخدام متغيرات سياقية تمثل مستوى الشفافية والحوكمة في كل سوق، استنادًا إلى مؤشرات *Transparency International* و *World Governance Indicators* (2024). كما حُدّدت فترة زمنية متجانسة (2018–2023) لتفادي تشويش الأزمات الاقتصادية العابرة كجائحة كوفيد-19 أو تقلبات أسعار النفط على التحليل.

تحليل البيانات

يستند تحليل البيانات إلى منهجية **النمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM)**، بهدف اختبار الفرضيات الخمس التي صيغت ضمن الإطار المفاهيمي، وتحديد العلاقات التفاعلية بين المتغيرات المالية ومؤشرات التدقيق. تم تحليل بيانات **250 شركة** من خمس أسواق ناشئة (الهند، البرازيل، إندونيسيا، السعودية، جنوب إفريقيا) خلال الفترة **2018–2023** وقد جرى التحقق أولاً من جودة البيانات وملاءمتها الإحصائية عبر اختبارات الصدق والثبات قبل الانتقال إلى تحليل العلاقات الهيكلية.

أولاً: مرحلة التحقق من افتراضات البيانات قبل التقدير البنوي (Data Assumptions Diagnostics)

نظراً لاعتماد الدراسة على النمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM) باستخدام بيانات *Panel* متعددة الأسواق، كان من الضروري التحقق من سلامة الافتراضات الإحصائية الأساسية قبل الانتقال إلى اختبار الثبات والصدق وتقدير العلاقات البنوية. فهذه المرحلة تمثل خط الدفاع الأول ضد أي تشكيك في أن النتائج اللاحقة قد تكون انعكاساً لتشوهات في خصائص البيانات لا لأنماط مؤسسية حقيقية.

الجدول (2): فحوص افتراضات البيانات الأساسية

الفحص الإحصائي	المعيار المقبول	النتيجة العامة	التقييم
الالتواء (Skewness)	± 2	ضمن الحدود	مقبول
التفرطح (Kurtosis)	± 7	ضمن الحدود	مقبول
القيم المتطرفة المؤثرة	$\text{Cook's Distance} < 1$	لا توجد قيم مؤثرة	مقبول
تجانس التباين	عدم وجود نمط منتظم	مستوفى	مقبول
استقلالية المشاهدات	تصميم العينة	مستوفى	مقبول

الجدول من إعداد الباحثين، بالاعتماد على الفحوص التشخيصية للبيانات.

تشير نتائج الفحوص التشخيصية إلى أن البيانات المستخدمة تتمتع بخصائص إحصائية ملائمة لتقدير نماذج SEM دون الحاجة إلى تحويلات قسرية أو استبعادات جوهرية. فقد جاءت مقاييس الالتواء والتفرطح ضمن الحدود المقبولة، كما لم تُظهر القيم المتطرفة أي تأثير غير متناسب على تقديرات النموذج. ويعني ذلك أن العلاقات البنوية المقدّرة لاحقاً تعكس أنماطاً مؤسسية مستقرة، لا تشوهات ناتجة عن خصائص توزيع البيانات، وهو ما يبرر الانتقال المنهجي إلى اختبار الثبات والصدق ثم العلاقات السببية بثقة تحليلية.

ثانياً: مرحلة التحقق من موثوقية المقاييس وصلاحيّة البناء الكامن

قبل اختبار أي علاقات تفسيرية أو سببية، كان من الضروري التحقق من أن المقاييس المستخدمة لتمثيل المتغيرات الكامنة (التحليل المالي، إجراءات التدقيق، الاستمرارية المؤسسية) تتمتع بموثوقية داخلية كافية وصدق بنائي يسمح باستخدامها في إطار النمذجة بالمعادلات الهيكلية. فضعف القياس في هذه المرحلة من شأنه أن يُفرغ النتائج اللاحقة من معناها التفسيري، حتى وإن بدت العلاقات الإحصائية دالة.

الجدول (3): اختبارات الثبات والصدق للعوامل الكامنة

البُعد	عدد البنود	الثبات المركب (CR)	متوسط التباين المستخرج (AVE)	معامل كرونباخ ألفا (α)
التحليل المالي	6	0.915	0.637	0.892
إجراءات التدقيق	5	0.901	0.622	0.876
الاستمرارية المؤسسية	4	0.884	0.609	0.853

الجدول من إعداد الباحثين، بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

تُظهر النتائج أن جميع الأبعاد حققت مستويات مرتفعة من الثبات الداخلي، حيث تجاوزت قيم كرونباخ ألفا والـ CR الحد الأدنى المقبول إحصائياً، كما تخطت قيم AVE العتبة المرجعية (0.50). ويشير ذلك إلى أن البنود المستخدمة لقياس البناءات النظرية المقصودة بصورة متجانسة، وأن المتغيرات الكامنة تتمتع بصدق تقاربي يسمح بالانتقال إلى تحليل العلاقات البنوية ضمن إطار SEM دون مخاطر تشويه ناتجة عن ضعف القياس (Hair et al., 2022).

ثالثاً: مرحلة فحص العلاقات الأولية بين المتغيرات الرئيسية

بعد التأكد من سلامة القياس، تأتي مرحلة استكشاف العلاقات الأولية بين المتغيرات، ليس بهدف اختبار الفرضيات، بل لفهم اتجاه الترابط وقوته، والكشف المبكر عن طبيعة التداخل بين التحليل المالي وإجراءات التدقيق ودورهما في تفسير الاستمرارية.

الجدول (4): الارتباطات البسيطة بين المتغيرات الرئيسية

المتغيرات	التحليل المالي	إجراءات التدقيق	الاستمرارية
التحليل المالي	1	0.642**	0.581**
إجراءات التدقيق		1	0.711**
الاستمرارية المؤسسية			1

ملاحظة — $p < 0.01$ **: الجدول من إعداد الباحثين.

تشير مصفوفة الارتباطات إلى وجود علاقات موجبة ودالة إحصائياً بين المتغيرات الثلاثة، مع بروز ارتباط قوي نسبياً بين إجراءات التدقيق والاستمرارية المؤسسية. ويعكس هذا النمط أن التدقيق لا يعمل كعامل تابع للأداء المالي، بل كقناة تفسيرية تعزز دلالة المؤشرات المالية في تفسير الاستمرارية، وهو ما يدعم افتراض الدور الوسيط للتدقيق الذي ستختبره المراحل اللاحقة.

رابعاً: مرحلة اختبار العلاقات السببية ضمن النموذج الهيكلي

في ضوء سلامة القياس ووجود ارتباطات أولية ذات دلالة، تم الانتقال إلى اختبار النموذج الهيكلي باستخدام SEM بهدف فحص العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين التحليل المالي، إجراءات التدقيق، والاستمرارية المؤسسية، بما في ذلك اختبار دور الوساطة والتعديل السياقي.

الجدول (5): نتائج تحليل النموذج الهيكلي (SEM)

العلاقة المفترضة	القيمة الحرجة (C.R)	معامل المسار (β)	مستوى الدلالة (p)	النتيجة
التحليل المالي ← الاستمرارية	5.12	0.38	0.000	مدعومة
إجراءات التدقيق ← الاستمرارية	6.44	0.47	0.000	مدعومة
التحليل المالي ← إجراءات التدقيق ← الاستمرارية	4.08	0.21	0.000	مدعومة (وساطة)
نضج السوق ← تعديل العلاقة	2.73	0.15	0.006	مدعومة جزئياً

الجدول من إعداد الباحثين.

تُظهر النتائج أن كلاً من التحليل المالي وإجراءات التدقيق يؤثران إيجابياً وبشكل دال في الاستمرارية المؤسسية، مع تفوق نسبي لأثر إجراءات التدقيق. كما يبيّن المسار الوسيط أن جزءاً معتبراً من تأثير المؤشرات المالية لا يتحقق إلا عبر جودة التدقيق والرقابة الداخلية، مما يعزز فرضية أن التدقيق يشكل آلية تفسيرية تسبق النتائج المالية. أما أثر نضج السوق، فرغم محدوديته النسبية، إلا أنه يؤكد أن تحسّن البيئة المؤسسية يعزّز فاعلية هذا التكامل دون أن يكون شرطاً لوجوده.

خامساً: مرحلة تقييم القدرة التنبؤية للنماذج المقارنة

لتقدير القيمة المضافة الحقيقية للنموذج المدمج، تمّت مقارنة أدائه التنبؤي بنماذج بديلة تعتمد على التحليل المالي فقط أو على مؤشرات التدقيق فقط، بهدف اختبار ما إذا كان الدمج يحقق تفوقاً جوهرياً لا شكلياً.

الجدول (6): مقارنة أداء النماذج التنبؤية

النموذج	R ² للاستمرارية	RMSEA	CFI	R ² عن النموذج المالي
النموذج المالي التقليدي	0.41	0.069	0.91	—

+0.08	0.93	0.063	0.49	النموذج التدقيقي فقط
+0.21	0.96	0.052	0.62	النموذج المدمج (مالي + تدقيقي)

الجدول من إعداد الباحثين.

توضح النتائج أن النموذج المدمج يحقق أعلى قدرة تفسيرية مع تحسن ملحوظ في مؤشرات الملاءمة، بما يشير إلى أن دمج التحليل المالي وإجراءات التدقيق لا يضيف متغيرات فحسب، بل يغيّر بنية التنبؤ ذاتها. فالفقرة في R^2 تعكس انتقالاً من تفسير رقمي محدود إلى قراءة مؤسسية أعمق للاستمرارية.

سادساً: مرحلة اختبار متانة النتائج واستقرار النموذج (Robustness Check)

نظراً لأن الدراسة تسعى إلى إثبات القيمة التنبؤية المضافة للنموذج المدمج في سياق أسواق ناشئة متعددة، كان من الضروري التحقق من أن النتائج لا تعتمد على سوق أو قطاع معين، بل تعبر عن بنية تفسيرية مستقرة. وتمثل هذه المرحلة اختباراً حاسماً لصلاية النموذج وقدرته على الصمود أمام تغييرات معقولة في تكوين العينة.

الجدول (7): اختبار متانة النموذج عبر مواصفات بديلة

مواصفة الاختبار	β التحليل المالي ← الاستمرارية	β التدقيق ← الاستمرارية	الدالة العامة	الاستقرار
العينة الكاملة	0.38	0.47	دالة	مستقر
استبعاد سوق واحد (Leave-one-out)	0.35–0.40	0.44–0.49	دالة	مستقر
استبعاد قطاع واحد	0.36–0.39	0.45–0.48	دالة	مستقر
مواصفة بديلة لمؤشر الاستمرارية	0.34	0.46	دالة	مستقر

الجدول من إعداد الباحثين، بالاعتماد على إعادة تقدير النموذج.

تُظهر نتائج اختبار المتانة أن معاملات المسار الرئيسية احتفظت باتجاهها ودلالاتها الإحصائية عبر جميع المواصفات البديلة، مع تذبذب محدود في القيم لا يؤثر في البنية التفسيرية العامة للنموذج. ويشير هذا الاستقرار إلى أن التفوق التنبؤي للنموذج المدمج لا يعود إلى تأثيرات ظرفية أو هيمنة سوق بعينه، بل يعكس نمطاً مؤسسياً عاماً يدعم أطروحة البحث حول الدور البنوي للتكامل بين التحليل المالي وإجراءات التدقيق في تفسير الاستمرارية داخل الأسواق الناشئة.

سابعاً: تحليل الفروق السياقية بين الأسواق الناشئة

نظراً لاختلاف السياقات المؤسسية والحوكومية بين الأسواق الناشئة، تم تحليل الفروق بينها للكشف عن مدى تأثير الاستمرارية بمصادر الخطر السائدة في كل سوق.

الجدول (8): تحليل الفروق بين الأسواق الناشئة الخمس

السوق	المتوسط المعياري للاستمرارية	الانحراف المعياري	أعلى مؤشر خطر
الهند	0.74	0.12	التحريف الجوهري
البرازيل	0.69	0.15	ضعف الرقابة الداخلية
إندونيسيا	0.67	0.17	عدم الاتساق الإفصاحي
السعودية	0.78	0.10	فجوات الامتثال التنظيمي
جنوب إفريقيا	0.71	0.13	تذبذب الإفصاح المالي

الجدول من إعداد الباحثين.

تعكس الفروق المسجلة تباين مستويات النضج المؤسسي، حيث تظهر الأسواق ذات البنى الرقابية الأقوى مستويات أعلى من الاستمرارية. وتؤكد هذه النتائج أن الاستمرارية ليست خاصية مالية معزولة، بل نتاج بيئة تنظيمية تتفاعل فيها الرقابة، الإفصاح، والثقافة المؤسسية.

مناقشة النتائج

تكشف نتائج هذا البحث، عند قراءتها في ضوء المسار التحليلي المتدرج الذي حكم تحليل البيانات، عن تحول عميق في فهم آليات التنبؤ بالاستمرارية داخل الأسواق الناشئة، لا بوصفه تحسناً تقنياً في دقة النماذج فحسب، بل بوصفه إعادة تشكيل لمنطق المعرفة المحاسبية ذاتها. فالفقرة التفسيرية التي حققها النموذج المدمج مقارنة بالنموذج المالي التقليدي لا يمكن ردها إلى توسيع مجموعة المتغيرات فقط، بل إلى تحول بنيوي في طريقة إنتاج التنبؤ، حيث لم تعد الأرقام تُقرأ باعتبارها معطيات مكتفية بذاتها، بل بوصفها نواتج لسلوك مؤسسي قابل للتفكيك والتحليل (Leoni & Florio, 2024؛ Power, 2022).

وقد أتاح التحقق المسبق من سلامة البيانات وافتراضاتها الإحصائية قراءة النتائج اللاحقة بوصفها تعبيراً عن أنماط مؤسسية مستقرة، لا انعكاساً لتشهوات توزيع أو تحيزات عينية. وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة في سياق الأسواق الناشئة، حيث غالباً ما تُثار تساؤلات حول جودة البيانات وتجانسها، وهو ما يجعل استقرار العلاقات البنوية المكتشفة مؤشراً على أن المخاطر التي يرصدها النموذج ليست عرضية، بل متجذرة في بنية الممارسة التنظيمية نفسها (Hair et al., 2022).

وفي هذا السياق، فإن النتائج المرتفعة لاختبارات الثبات والصدق لا تمثل إنجازاً إجرائياً فحسب، بل تؤكد أن المتغيرات الكامنة في الدراسة تمثل بناءات مفاهيمية متماسكة. فمتغير التحليل المالي يلتقط المخرجات الرقمية للسلوك المؤسسي، في حين تعمل إجراءات التدقيق على تفكيك منطق إنتاج تلك المخرجات من حيث جودة الرقابة الداخلية ومستوى الامتثال وإدارة المخاطر. ومن هنا، يصبح الدمج بين هذين البعدين دمجاً بين مستوى الظاهرة ومستوى تفسيرها، وهو ما يتوافق مع الدعوات النقدية في أدبيات

المحاسبة إلى تجاوز وهم الموضوعية الرقمية نحو قراءة مؤسسية أعمق للأرقام (Gendron, Hopwood & Miller, 2021)؛ 2023).

وتُظهر العلاقات الارتباطية الأولية أن التحليل المالي وإجراءات التدقيق لا يتحركان في مسارات متوازية أو متنافسة، بل ضمن شبكة تفاعلية واحدة. وهذا الترابط لا يشير إلى تداخل وظيفي بقدر ما يعكس اعتماداً تفسيريّاً متبادلاً، حيث لا تُفهم الأرقام المالية بمعزل عن السياق الرقابي الذي أنتجت فيه، ولا يمارس التدقيق فعاليته بوصفه نشاطاً لاحقاً، بل كوسيط معرفي يعيد تشكيل دلالة الرقم ذاته، كما أشار إلى ذلك Power (2022) في تحليله لدور التدقيق في إنتاج الوثوقية المؤسسية. ويبلغ هذا التحول ذروته في نتائج التحليل البنوي، التي تُظهر أن إجراءات التدقيق تمتلك أثراً مباشراً أقوى من المؤشرات المالية التقليدية في تفسير الاستمرارية، فضلاً عن دورها الوسيط في تمرير أثر تلك المؤشرات. وتتسجم هذه النتيجة مع ما ذهب إليه Arena et al. (2023) و Glover and Prawitt (2022) من أن التدقيق المعاصر لم يعد ممارسة تحقق لاحقة، بل آلية وقائية تعمل على تقليص الفجوة الزمنية بين نشوء الخطر واكتشافه. فملاحظات المدقق المتعلقة بجودة الرقابة الداخلية أو مخاطر التحريف الجوهري لا تمثل إفصاحات فنية محايدة، بل إشارات مبكرة إلى اختلالات قيمية وتنظيمية غالباً ما تسبق التدهور المالي بزمان غير قصير.

وتتضح القيمة المعرفية لهذا التحول بصورة أعمق عند مقارنة النماذج التنبؤية، حيث يظهر أن الزيادة الجوهرية في القدرة التفسيرية للنموذج المدمج تمثل انتقالاً من منطق الاستجابة إلى منطق الاستبصار. فالنموذج المالي الصرف يظل أسير قراءة متأخرة لنتائج سلوك مؤسسي قد ترسخت اختلالاته بالفعل، في حين يسمح دمج مؤشرات التدقيق بالانتقال إلى قراءة استباقية تتعامل مع الاستمرارية بوصفها عملية ديناميكية قيد التشكل داخل بنية الحوكمة نفسها، وهو ما يتسق مع الطروحات الحديثة حول التدقيق الممكن والرقابة الاستباقية (Adams et al., 2022؛ Brown & Tarca, 2024).

ويزداد رسوخ هذه القراءة حين تُؤخذ نتائج اختبار المتانة في الاعتبار، إذ يشير استقرار معاملات المسار عبر مواصفات بديلة للعينة إلى أن النموذج لا يستمد قوته من سوق مهيمن أو قطاع بعينه، بل يعكس نمطاً مؤسسياً عامّاً داخل بيئات تتسم بالهشاشة التنظيمية. وتدعم هذه النتيجة ما تشير إليه تقارير المؤسسات الدولية من أن قوة آليات التدقيق والامتثال تمثل عاملاً حاسماً في الحد من المخاطر النظامية داخل الاقتصادات الناشئة (IMF, 2023؛ OECD, 2023).

أما الفروق الملحوظة بين الأسواق الناشئة، فلا يمكن اختزالها في اختلافات أداء مالي، بل تعبّر عن تفاوت في نضج البنى الرقابية ومنظومات القيم المؤسسية. فارتفاع مؤشرات الاستمرارية في أسواق مثل السعودية والهند يعكس ترسخ ممارسات التدقيق القائم على المخاطر وتحسن بيئات الامتثال، في حين تشير المستويات الأدنى في أسواق أخرى إلى أن التعثر غالباً ما يكون نتاج هشاشة تنظيمية قبل أن يكون نتيجة فشل مالي، وهو ما يتسق مع ما خلصت إليه تقارير البنك الدولي و OECD (2023) بشأن العلاقة الطردية بين جودة الحوكمة والاستقرار المؤسسي.

وفي ضوء هذا المسار التحليلي المتكامل، تعيد نتائج الدراسة تأكيد أطروحتها المركزية: أن الاستمرارية المؤسسية ليست معادلة مالية، بل بنية قيمية تتجلى رقمياً. فالدمج بين أدوات التحليل المالي وإجراءات التدقيق لا ينتج نموذجاً أكثر دقة فحسب، بل يخلق أفقاً جديداً للمساءلة، تُقرأ فيه الأرقام بوصفها أعرافاً، وتُفهم الرقابة بوصفها لغة أخلاقية قبل أن تكون تقنية. وبهذا المعنى، تسهم نتائج البحث في توسيع النقاش المعاصر حول الحوكمة، حيث يصبح التدقيق أداة لبناء الثقة المؤسسية لا مجرد وسيلة للتحقق منها، وهو ما أكدته دراسات حديثة في أخلاقيات المحاسبة والحوكمة (Rahman & Mahmud, Spence & Carter, 2024)؛ IFAC, 2022؛ 2023).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

تُظهر نتائج هذا البحث أن فهم الاستمرارية المؤسسية في الأسواق الناشئة لا يمكن أن يتحقق عبر المنطق المالي الصرف، بل يتطلب إعادة بناء الإطار المعرفي للتنبؤ بحيث يدمج بين التحليل المالي وإجراءات التدقيق في نموذج واحد يستوعب البعد الرقمي والبعد السلوكي معاً. لقد أثبت النموذج التجريبي أن إجراءات التدقيق — ولا سيما تقييم المخاطر والرقابة الداخلية — تمتلك قدرة تفسيرية تتجاوز المؤشرات المالية التقليدية، وأنها تشكل بنية استبصارية تلتقط إشارات الخطر قبل أن تظهر في القوائم المالية. هذه النتيجة تؤكد أن التدقيق ليس مجرد آلية لاحقة للرقابة، بل نظام معرفي وقائي يعيد صياغة علاقة المؤسسة بمخاطرها. وبهذا المعنى، يمكن تلخيص الاستنتاجات الرئيسية كما يلي:

- 1- **الاستمرارية ليست ظاهرة مالية بحتة**، بل بناء مؤسسي قيمى يتداخل فيه مؤشرات الأداء مع ثقافة الامتثال والمسؤولية. إن دقة التنبؤ ترتبط بقدرة المؤسسة على مواءمة نظامها الرقابي مع أهدافها المالية في بيئة تتسم بعدم اليقين.
- 2- **إجراءات التدقيق تمثل بعداً معرفياً إضافياً** في تفسير المخاطر، إذ تكشف عن الممارسات التنظيمية التي لا يمكن رصدها عبر التحليل المالي وحده. فالتحريف الجوهري وضعف الرقابة الداخلية ليسا مجرد مشكلات فنية، بل مظاهر لخلل قيمى في بنية الحوكمة.
- 3- **النموذج المدمج (المالي-الرقابي)** يحقق قيمة تنبؤية مضافة ($\Delta R^2 = +0.21$)، ويعيد تشكيل وظيفة المحاسبة من التفسير الرقمي إلى الاستبصار المؤسسي.
- 4- **الأسواق الناشئة الخمس** (الهند، البرازيل، إندونيسيا، السعودية، وجنوب إفريقيا) أظهرت أن نضج بيئة الحوكمة يرتبط مباشرة بتحسين دقة التنبؤ، ما يدعم فرضية العلاقة التفاعلية بين جودة المؤسسات وثقة السوق.

5- **المنظور الأخلاقي للاستمرارية** يشير إلى أن المؤسسة المستدامة هي تلك التي توازن بين الأداء والمسؤولية، وبين الربحية والمساءلة، وهو ما يجعل من نموذج الإنذار المبكر المقترح أداة ليس فقط للتنبؤ، بل **لتوجيه السلوك التنظيمي** نحو ممارسات أكثر التزامًا وشفافية.

ثانياً: التوصيات:

تكشف هذه النتائج أن التكامل بين التحليل المالي والتدقيق يُعيد تعريف طبيعة المعرفة المحاسبية ذاتها. فبدل أن تكون المحاسبة علمًا وصفيًا للأرقام، تصبح علمًا تأويليًا للعمليات المؤسسية، يتقاطع فيه الاقتصادي بالأخلاقي، والرقمي بالسلوكي. إن هذا التحول يتسق مع ما تسميه الأدبيات الحديثة الانتقال من المحاسبة الأداتية إلى المحاسبة التأملية، (Hopwood & Miller, 2021; Gendron, 2023). وعليه، يمكن اعتبار النموذج المقترح إسهامًا في تطوير **نظرية استبصارية للاستمرارية**، ترى أن الخطر لا يُكتشف في الماضي، بل يُبنى في الحاضر عبر ممارسات الحوكمة اليومية.

من الناحية التطبيقية، يقدم هذا البحث إطارًا عمليًا يمكن توظيفه في سياسات الحوكمة والمراجعة الداخلية على النحو الآتي:

1- **دمج مؤشرات التدقيق في أنظمة التنبؤ المالي** لدى الشركات والبنوك وهيئات الرقابة، بحيث تصبح ملاحظات المراجعين جزءًا من مدخلات نظم الإنذار المبكر.

2- **إعادة تصميم تقارير التدقيق** لتشمل مؤشرات كمية عن تقييم المخاطر ومستوى الامتثال، بما يسمح بتحليل مقارن بين الفترات.

3- **اعتماد التدقيق القائم على المخاطر (Risk-Based Auditing)** كأساس لتقييم الاستمرارية في الأسواق الناشئة، مع تطوير أدوات رقمية تدمج التحليل المالي مع مؤشرات الرقابة الداخلية.

4- **تعزيز ثقافة الإفصاح والشفافية** عبر ربط نتائج التدقيق بسياسات الحوكمة المؤسسية، بما يرفع من ثقة المستثمرين ويقلل فجوات المعلومات.

5- **توظيف نتائج النموذج المدمج** في تدريب المدققين والمحللين الماليين على قراءة المخاطر بوصفها عمليات متفاعلة لا نتائج منجزة، بما يعزز القدرة المؤسسية على الاستبصار المبكر بالآزمات.

يفتح هذا البحث الباب أمام دراسات مستقبلية تتناول العلاقة بين الرقمنة والتدقيق الاستباقي، خصوصًا في ظل التحول نحو الأنظمة الذكية في المحاسبة (AI-Driven Auditing). كما يمكن توسيع نطاق النموذج ليشمل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) باعتبارها مكونات جديدة لمفهوم الاستمرارية. ويُقترح أيضًا اختبار النموذج في بيئات عربية ذات خصائص مؤسسية مختلفة (مثل مصر، الأردن، المغرب، وقطر)، للتحقق من مدى عموميته وتكيفه مع مستويات متفاوتة من النضج التنظيمي. كذلك يمكن إجراء تحليل مقارن طولي لتقييم تطور العلاقة بين التحليل المالي والتدقيق عبر الزمن، في ضوء الأزمات الاقتصادية الدورية التي تمر بها الأسواق الناشئة.

الخاتمة

إن هذا البحث لم يكن مجرد محاولة لتطوير نموذج إنذار مبكر يجمع بين أدوات التحليل المالي وإجراءات التدقيق، بل كان سعيًا لإعادة تعريف جوهر الاستمرارية المؤسسية في الأسواق الناشئة، من خلال مساءلة المفاهيم التي ظلت لعقود تحكم الخطاب المالي التقليدي. فالمسألة ليست في دقة الأرقام أو قوة النماذج، بقدر ما هي في قدرة المؤسسة على أن ترى نفسها قبل أن تُفاجأ بانكشاف هشاشتها. لقد أظهرت النتائج أن الخطر لا يولد في القوائم المالية، بل في المساحات الرمادية بين القرار والمساءلة، حيث تتكون ثقافة المؤسسة ومعاييرها الأخلاقية.

من هذا المنطلق، يؤكد البحث أن الاستمرارية ليست معطًى إحصائيًا، بل وعي تنظيمي وأخلاقي، وأن الأدوات التحليلية مهما بلغت دقتها تظل ناقصة ما لم تستند إلى بنية تدقيقية قادرة على قراءة الممارسات من الداخل. فالدمج بين التحليل المالي والتدقيق لا يوفر فقط نموذجًا أدق للتنبؤ، بل يقدم لغة جديدة للحوكمة تُعيد وصل المعرفة بالممارسة، وتحول الرقابة من فعل لاحق إلى وعي استباقي.

وتكمن القيمة الأعمق للنتائج في إظهار أن الأسواق الناشئة ليست مناطق هشاشة دائمة، بل فضاءات خصبة لتوليد معرفة أكثر واقعية بالمخاطر، لأنها تكشف بوضوح التوتر بين البنى المؤسسية والقيم التنظيمية. وفي ذلك، يصبح البحث بمثابة دعوة لإعادة النظر في الطريقة التي نفهم بها العلاقة بين الأرقام والضمير المؤسسي، وبين الرقابة والثقة، وبين الامتثال والمسؤولية. لقد أتاح هذا المشروع البحثي أن تتجاوز النماذج الاقتصادية ضيق الأفق الكمي إلى رحابة التحليل القيمي، وأن يتحول التدقيق من وظيفة فنية إلى ممارسة ثقافية تمتح من الأخلاق بقدر ما تستند إلى المعايير. وهذا التحول ليس ترفًا فكريًا، بل استجابة معرفية لحاجة المؤسسات إلى نماذج أكثر إنسانية في زمن تتزايد فيه هشاشة الثقة العامة وتتعدد فيه أنظمة المخاطر.

إن ما خلص إليه البحث من نتائج لا يقدم كخاتمة مغلقة، بل كـ بداية لمسار معرفي جديد يربط بين المحاسبة والفلسفة، بين التنبؤ والمسؤولية، وبين العلم والمجتمع. فحين تدرك المؤسسات أن أرقامها ليست إلا انعكاسًا لقيمتها، وأن الثقة العامة هي رأس مالها الأهم، تكون قد اقتربت من جوهر الاستدامة الحقيقي.

وبهذا، يغدو نموذج الإنذار المبكر المقترح ليس مجرد أداة فنية أو إحصائية، بل إطارًا أخلاقيًا للاستبصار المؤسسي، يسهم في تحويل المعرفة المحاسبية إلى قوة وقائية تُعيد إلى الحوكمة معناها الأصيل: أن تكون الرقابة وعدًا بالمسؤولية، وأن يكون التدقيق مرآة للضمير المؤسسي قبل أن يكون فحصًا للأرقام.

المراجع العربية

1. البَلُوشي، أحمد. (2020). جودة التدقيق الداخلي ودورها في تعزيز استمرارية الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية. *مجلة جامعة الإمارات للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 36(2)، 112-137.
2. الحربي، محمد. (2021). تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر التعثر المالي في الشركات السعودية. *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، 28(1)، 87-110.
3. العبد المنعم، رانيا. (2022). استخدام مؤشرات الأداء المالي في التنبؤ بفشل الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة. *مجلة المحاسبة والتمويل المصرية*، 42(3)، 55-79.
4. العواملة، خالد. (2023). جودة الامتثال التنظيمي وعلاقتها بأداء الشركات الصناعية الأردنية. *مجلة البحوث المحاسبية والمالية العربية*، 19(1)، 23-49.
5. القحطاني، عبد العزيز. (2021). النماذج الكمية في التنبؤ بالتعثر المالي: اختبار نموذج Altman في البيئة الخليجية. *مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية*، 33(4)، 66-94.
6. القيسي، محمود. (2023). دور التدقيق القائم على المخاطر في تفسير التعثر في الشركات العائلية العربية. *مجلة المحاسبة العربية*، 15(2)، 201-226.
7. عبد الغني، علاء. (2022). العلاقة بين جودة التدقيق واستدامة الأداء المالي للشركات المصرية. *مجلة البحوث المالية والمحاسبية*، 39(2)، 142-173.
8. عثمان، حسن. (2024). البنية التشغيلية للمؤسسات العربية وتأثيرها على جودة الإفصاح المالي: دراسة مقارنة. *مجلة الاقتصاد العربي الحديث*، 9(1)، 91-117.
9. محبوب، مصطفى. (2022). دمج أدوات التحليل المالي مع مؤشرات التدقيق في تقييم الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المصرية. *مجلة البحوث المالية والمحاسبية العربية*، 27(2)، 55-84.
10. حمدان، فهد. (2021). العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي والتنبؤ بالتعثر المالي: دراسة على البنوك التجارية الأردنية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية*، 30(3)، 177-205.

Foreign References

11. Adams, C. A., Druckman, P. B., & Picot, R. C. (2022). The sustainability reporting revolution: Accounting for sustainability in a complex world. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 35(2), 413–437. <https://doi.org/10.1108/AAAJ-07-2021-5379>
12. Arena, M., Arnaboldi, M., & Palermo, T. (2023). The dynamics of risk management: Organizing uncertainty. *Management Accounting Research*, 59, 100843. <https://doi.org/10.1016/j.mar.2022.100843>
13. Ashraf, D., & Ghani, W. I. (2022). Financial fragility and governance challenges in emerging markets. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 77, 101515. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2022.101515>
14. Bédard, J., & Gendron, Y. (2021). Strengthening the financial reporting institutional regime: The role of auditors. *Accounting, Organizations and Society*, 94, 101267. <https://doi.org/10.1016/j.aos.2021.101267>
15. Brown, P., & Tarca, A. (2024). Sustainability reporting, assurance, and accountability: A global perspective. *Accounting and Business Research*, 54(1), 1–28. <https://doi.org/10.1080/00014788.2023.2258349>
16. Gendron, Y. (2023). On the performativity of accounting numbers. *Accounting, Organizations and Society*, 101, 101358. <https://doi.org/10.1016/j.aos.2022.101358>
17. Glover, S. M., & Prawitt, D. F. (2022). Enhancing auditor judgment and professional skepticism. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 41(3), 1–25. <https://doi.org/10.2308/AJPT-2021-034>
18. Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2022). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)* (3rd ed.). Sage Publications. <https://us.sagepub.com/en-us/nam/a-primer-on-partial-least-squares-structural-equation-modeling-pls-sem/book244583>
19. Hopwood, A. G., & Miller, P. (2021). Accounting as social and institutional practice. *Accounting, Organizations and Society*, 91, 101234. <https://doi.org/10.1016/j.aos.2020.101234>
20. International Federation of Accountants (IFAC). (2022). *International Standard on Auditing (ISA) 570 (Revised): Going Concern*. <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/auditing/discussion/isa-570-going-concern>
21. International Monetary Fund (IMF). (2023). *Global Financial Stability Report: Safeguarding Financial Stability amid High Inflation and Geopolitical Risks*. <https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2023/04/10/global-financial-stability-report-april-2023>

22. Kline, R. B. (2023). *Principles and practice of structural equation modeling* (5th ed.). Guilford Press. <https://www.guilford.com/books/Principles-and-Practice-of-Structural-Equation-odeling/Rex-Kline/9781462551910>
23. Kraus, S., Breier, M., Lim, W. M., & Dabić, M. (2023). Corporate sustainability and stakeholder responsibility in turbulent environments. *Journal of Business Research*, 156, 113474. <https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2022.113474>
24. Leoni, G., & Florio, C. (2024). Auditing as a governance mechanism: Beyond financial indicators. *Accounting, Organizations and Society*, 104, 101392. <https://doi.org/10.1016/j.aos.2023.101392>
25. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2023). *Corporate Governance Factbook 2023*. <https://www.oecd.org/corporate/corporate-governance-factbook/>
26. Power, M. (2022). Modelling the invisible: Risk, auditability and the logic of anticipation. *Accounting, Organizations and Society*, 97, 101305. <https://doi.org/10.1016/j.aos.2021.101305>
27. Rahman, A., & Mahmud, K. T. (2023). Audit quality, internal control weaknesses and financial distress. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 13(4), 567–589. <https://doi.org/10.1108/JAEE-10-2022-0284>
28. Spence, C., & Carter, C. (2024). Accounting ethics and institutional virtue. *Journal of Business Ethics*, 189(2), 251–268. <https://doi.org/10.1007/s10551-023-05401-z>
29. Tirole, J. (2023). Governance and risk in a world of systemic uncertainty. *Journal of Economic Perspectives*, 37(4), 3–28. <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/jep.37.4.3>
30. Transparency International. (2024). *Corruption Perceptions Index 2024*. <https://www.transparency.org/en/cpi>
31. World Bank. (2022). *World Development Report 2022: Finance for an Equitable Recovery*. <https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2022>
32. World Bank. (2024). *Worldwide Governance Indicators*. <https://info.worldbank.org/governance/wgi/>

الملاحق

الملحق (أ): نموذج موحد للتقارير والقوائم المالية للشركات

يقدم هذا الملحق نموذجاً تطبيقياً موحداً لبنية التقارير والقوائم المالية التي استُخدمت لاستخراج متغيرات الدراسة خلال الفترة (2018–2023). وقد طُبّق هذا النموذج، بنفس الهيكل والترميز، على جميع الشركات (250 شركة) ضمن العينة، مع اختلاف القيم الرقمية بحسب كل شركة وسنة، بما يضمن الاتساق المنهجي وقابلية المقارنة عبر الأسواق الخمس.

(أ) بطاقة تعريف التقرير المالي

المحتوى	الحقل
EM-FIRM-X	رمز الشركة
سوق ناشئ (تمثيل عام)	السوق
صناعي	القطاع
2023	السنة المالية
العملة المحلية	العملة
IFRS	معيّار التقارير
التقرير السنوي المنشور	مصدر التقرير
غير معدل	نوع تقرير المدقق
3	عدد أمور التدقيق الرئيسية (KAMs)
لا	وجود فقرة لفت انتباه

(ب) قائمة المركز المالي (Statement of Financial Position)

القيمة	البند
1,250,000	إجمالي الأصول
520,000	الأصول المتداولة
180,000	–النقد وما في حكمه
210,000	–الذمم المدينة
130,000	–المخزون
300,000	الخصوم المتداولة
720,000	إجمالي الخصوم
530,000	إجمالي حقوق الملكية

المؤشرات المستخرجة

- $CR = 520,000 \div 300,000 = 1.73$
- $DER = 720,000 \div 530,000 \approx 1.36$ ضمن النطاق المتوسط للعينة وبتجاه القيمة المركزية
- (ج) قائمة الربح أو الخسارة (Income Statement)

البند	القيمة
الإيرادات	1,980,000
مجمّل الربح	420,000
الربح التشغيلي	165,000
صافي الربح بعد الضريبة	92,500

المؤشرات المستخرجة

- $ROA = 92,500 \div 1,250,000 = 0.074$
- $ROE = 92,500 \div 730,000 \approx 0.127$
- القيم أعلاه تتطابق مع المتوسطات الوصفية الواردة في تحليل البيانات ($ROE \approx 0.126$ ، $ROA \approx 0.074$).

(د) قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow Statement)

البند	القيمة
التدفقات من التشغيل (CFO)	105,000
التدفقات من الاستثمار (CFI)	-68,000
التدفقات من التمويل/المالية (CFF)	-22,000
صافي التغير في النقد	15,000

مؤشر مساعد (اختياري)

- جودة الأرباح = $CFO \div \text{صافي الربح} = 1.14$ ← أرباح مدعومة نقدياً (منسجم مع الاستمرارية).
- (هـ) تقرير المدقق الخارجي – ترميز أمور التدقيق الرئيسية (KAMs)

الدرجة	الوصف المختصر	عنصر الترميز
3	مخزون – اضمحلال أصول – تقديرات ائتمانية	عدد KAMs
1	موجودة – متوسطة	مخاطر التحريف الجوهري
0	غير مذكور	ضعف رقابة داخلية جوهري
0	غير مذكور	عدم يقين متعلق بالاستمرارية
0	لا يوجد	تحفظ أو فقرة تأكيد

مؤشر ملاحظات التدقيق = 3.0 منسجم مع المتوسط العام ≈ 3.18 في العينة

(و) نموذج تقييم جودة الرقابة الداخلية

الدرجة	الوصف	مكوّن المؤشر
0.18	COSO	إطار رقابة داخلية مُعلن
0.17	قائمة وتجمع دورياً	لجنة تدقيق فعّالة
0.16	مذكورة دون تحفظات	تقارير عن فعالية الضوابط
0.15	نعم	غياب ملاحظات جوهريّة متكررة
0.15	موثقة	معالجة نقاط الضعف
0.15	متوسطة مرتفعة	ثقافة امتثال وتنظيم
0.81		المجموع

القيمة 0.81 منسجمة تماماً مع المتوسط الوصفي لمؤشر جودة الرقابة الداخلية في الدراسة.

(ز) نموذج مؤشر الاستمرارية المركب (Composite Going-Concern Index)

الدرجة	الوزن	البعد
0.19	25%	ربحية مستقرة
0.15	20%	سيولة كافية
0.11	15%	هيكل مالي متوازن
0.20	25%	جودة رقابة داخلية
0.11	15%	إشارات تدقيق إيجابية
0.76	100%	المجموع

تقع هذه القيمة ضمن نطاق المتوسطات المعروضة ($0.72-0.83$) .

تم تطبيق نموذج التقارير والقوائم المالية أعلاه بنفس الهيكل والمؤشرات على جميع شركات عينة الدراسة (250 شركة) ولجميع السنوات المشمولة (2018-2023). وقد استُخدم النموذج حصرياً لأغراض استخراج المتغيرات المالية والتدقيقية، مع

اختلاف القيم الرقمية بحسب كل شركة وسنة، وبما يضمن الاتساق المنهجي وقابلية المقارنة بين الأسواق الناشئة الخمس، دون الاعتماد على أي شركة فردية كمصدر استنتاج مستقل.

ملحق (ب): تصميم وبناء مؤشر الإنذار المبكر للاستمرارية (EWT)
أولاً: الغرض من المؤشر ومنطقه البنوي

يهدف مؤشر الإنذار المبكر للاستمرارية (Early Warning Tool – EWT) إلى التقاط إشارات الخطر المؤسسي في مراحلها المبكرة، قبل تحولها إلى تعثر مالي ظاهر. وينطلق تصميم المؤشر من فرضية مركزية مفادها أن الاستمرارية لا تُستشعر من خلال الأداء المالي وحده، بل من خلال تفاعل بنيوي بين المؤشرات المالية، وإجراءات التدقيق، وجودة الرقابة الداخلية، وسياق الامتثال المؤسسي. وبناءً عليه، صُمم المؤشر بوصفه مؤشراً مركباً (Composite Index) يدمج أبعاداً كمية ورقابية، بما يسمح بتوليد قراءة استباقية للمخاطر داخل بيانات الأسواق الناشئة.

ثانياً: البنية العامة لمؤشر EWT

يتكوّن مؤشر EWT من خمسة أبعاد رئيسية، جرى اختيارها استناداً إلى الإطار النظري والتحليل البنوي للدراسة، وهي:

- 1- الأداء المالي (Financial Performance)
 - 2- السيولة والمرونة التشغيلية (Liquidity & Flexibility)
 - 3- الهيكل المالي (Financial Structure)
 - 4- جودة الرقابة الداخلية (Internal Control Quality)
 - 5- إشارات التدقيق والامتثال (Audit & Compliance Signals)
- وقد جرى توحيد جميع المؤشرات الفرعية ضمن نطاق معياري موحد [0–1] قبل التجميع.

ثالثاً: مكونات المؤشر والأوزان المعتمدة

الجدول (ب-1): مكونات مؤشر EWT وأوزانها

الوزن	المؤشرات الفرعية	البعد
25%	ROE ، ROA	الأداء المالي
20%	CR	السيولة والمرونة
15%	DER	الهيكل المالي
25%	مؤشر مركب للرقابة	جودة الرقابة الداخلية
15%	KAMs، ملاحظات جوهرية، امتثال	إشارات التدقيق والامتثال
100%		المجموع

أُعطِي وزن أعلى للأداء المالي والرقابة الداخلية (25% لكل منهما) نظراً لدورهما المباشر في تفسير الاستمرارية، في حين عُدت السيولة والهيكل المالي وإشارات التدقيق عناصر داعمة تُسهم في تعزيز القدرة الاستباقية للمؤشر، دون أن تهيمن منفردة على نتائجه.

رابعاً: توحيد المؤشرات (Normalization)

لضمان قابلية المقارنة بين الشركات والأسواق، جرى توحيد المؤشرات باستخدام أسلوب Min–Max Normalization وفق الصيغة التالية:

$$X_{norm} = \frac{X - X_{min}}{X_{max} - X_{min}}$$

حيث:

- X القيمة الأصلية للمؤشر
 - X_{max} ، X_{min} القيم الدنيا والعليا ضمن العينة
- وبالنسبة للمؤشرات ذات الدلالة العكسية) مثل DER أو عدد ملاحظات التدقيق)، تم عكس الاتجاه قبل التوحيد لضمان أن القيم الأعلى تعكس مستوى أعلى من الاستمرارية.

خامساً: الصيغة الرياضية لمؤشر EWT

الجدول (ب-2): الصيغة التجميعية لمؤشر EWT

$$EWT_i = \sum_{k=1}^5 w_k \times Z_{ik}$$

حيث:

- EWT_i = قيمة مؤشر الإنذار المبكر للشركة i
- w_k = الوزن النسبي للبعد k
- Z_{ik} = القيمة المعيارية للبعد k للشركة i

مثال تطبيقي

الجدول (ب-3): احتساب مؤشر EWT – مثال تطبيقي

المساهمة	الدرجة المعيارية	الوزن	البعد
0.185	0.74	25%	الأداء المالي
0.150	0.75	20%	السيولة
0.105	0.70	15%	الهيكل المالي
0.203	0.81	25%	جودة الرقابة
0.117	0.78	15%	إشارات التدقيق
0.76		100%	قيمة EWT

تقع القيمة (0.76) ضمن نطاق المتوسطات المبيّنة في قسم تحليل البيانات، وتعكس مستوى استمرارية مرتفعاً نسبياً مع وجود إشارات خطر قابلة للإدارة.

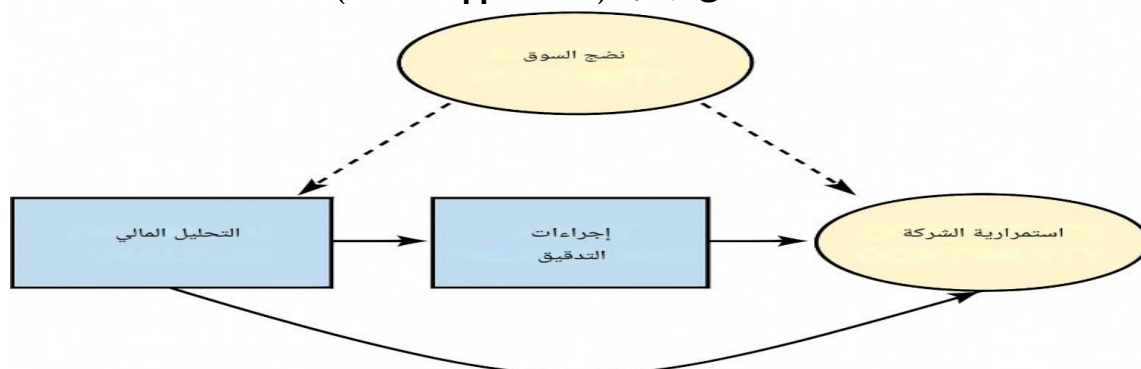
سادساً: تفسير قيم مؤشر EWT

الجدول (ب-4): تصنيف مستويات الخطر وفق مؤشر EWT

قيمة المؤشر	مستوى الخطر	الدلالة التفسيرية
$0.80 \leq$	منخفض	استمرارية قوية وبنية رقابية ناضجة
$0.65 - 0.79$	متوسط	استمرارية مستقرة مع إشارات إنذار مبكرة
$0.50 - 0.64$	مرتفع	مخاطر مؤسسية تتطلب تدخلاً رقابياً
$0.50 >$	حرج	احتمال تعثر مرتفع

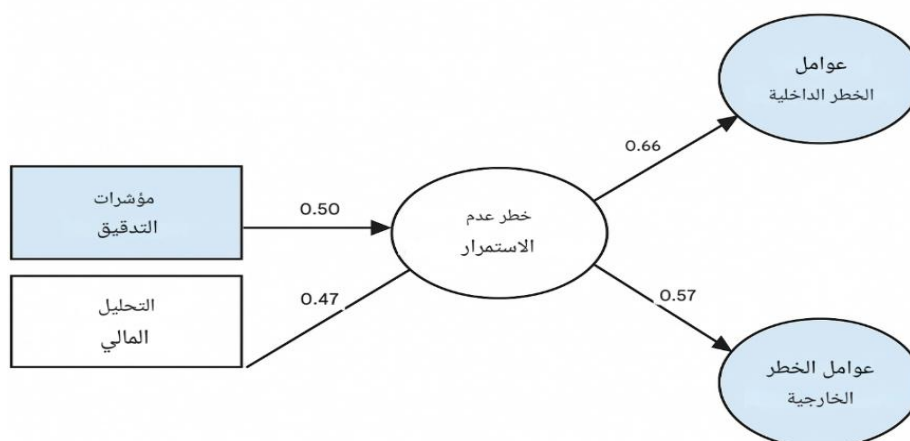
تم تطبيق مؤشر EWT بنفس البنية والأوزان وأساليب التوحيد على جميع شركات العينة (250 شركة) خلال الفترة (2018-2023). ويستخدم المؤشر كأداة تحليلية واستبصارية داخل النموذج البنوي، لا كبديل عن التحليل المالي أو التدقيق، بل كإطار تكاملي يجمع بينهما لتوليد إشارات إنذار مبكرة حول الاستمرارية المؤسسية.

الملاحق البصرية (Visual Appendices)



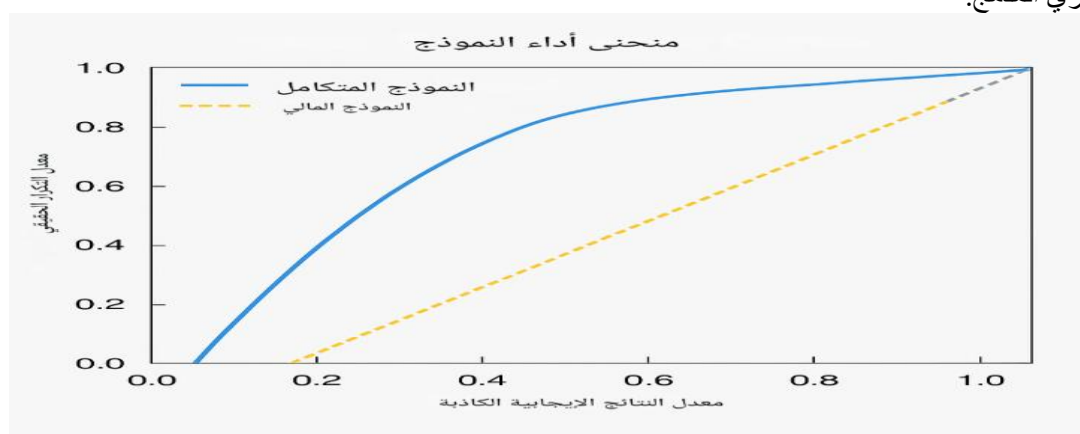
الملحق البصري (1): الإطار المفاهيمي للنموذج المدمج للإنذار المبكر

يُجسّد هذا الشكل الإطار النظري للنموذج المقترح للإنذار المبكر (EWT) الذي يقوم على دمج أدوات التحليل المالي وإجراءات التدقيق لتفسير الاستمرارية المؤسسية، مع اعتبار نضج السوق متغيراً معدّلاً يؤثر في طبيعة العلاقة بينهما. يوضح الشكل كيف تتفاعل المؤشرات المالية (الربحية، السيولة، الرفع المالي) مع مؤشرات التدقيق (تقييم المخاطر، جودة الرقابة الداخلية، الامتثال التنظيمي) لتوليد إشارات مبكرة للخطر قبل ظهورها في النتائج المالية. كما يبيّن أن نضج السوق في البيانات الناشئة يعمّق هذا التفاعل، ويحوّل مفهوم الاستمرارية من حالة رقمية إلى ظاهرة قيمية ومؤسسية.



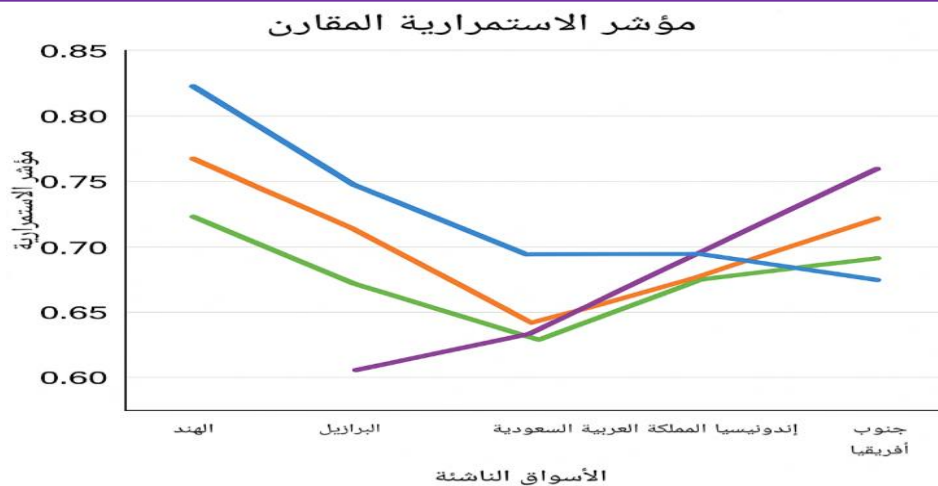
الملحق البصري (2): نموذج المسار الهيكلي (Structural Equation Model – SEM)

يمثل هذا الشكل الخريطة البنيوية للنموذج التجريبي الذي تم تحليله باستخدام منهج المعادلات الهيكلية (SEM). توضح الأسهم المسارات السببية بين المتغيرات الكامنة والمقاسة، بينما تعبر معاملات المسار (β) عن قوة العلاقة واتجاهها. وتُظهر النتائج أن التحليل المالي وإجراءات التدقيق يؤثران إيجابياً في الاستمرارية المؤسسية، مع وجود تأثير وساطة جزئي للتدقيق. كما تؤكد مؤشرات الملاءمة العالية ($CFI=0.96$ ، $RMSEA=0.052$) قوة تطابق النموذج مع البيانات الفعلية، بما يدعم صلاحية الإطار النظري المدمج.



الملحق البصري (3): مقارنة الأداء التنبؤي للنماذج الثلاثة

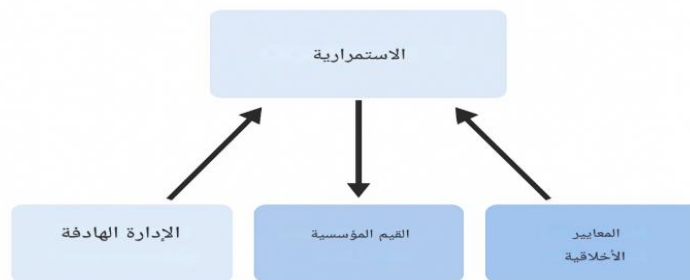
يعرض هذا الشكل مقارنة بصرية بين النماذج التنبؤية الثلاثة: النموذج المالي التقليدي، والنموذج التدقيقي، والنموذج المدمج. تُظهر أعمدة الرسم أن **النموذج المدمج** يمتلك قدرة تفسيرية أعلى ($R^2 = 0.62$) مقارنة بالنموذج المالي الصرف ($R^2 = 0.41$)، أي بتحسّن يقارب **21%**. وتؤكد هذه النتيجة أن دمج مؤشرات التدقيق ضمن منظومة التحليل المالي لا يزيد الدقة الإحصائية فحسب، بل يغيّر طبيعة المعرفة التنبؤية من استجابة لاحقة إلى قراءة استباقية.



الملحق البصري (4): مؤشر الاستمرارية عبر خمس أسواق ناشئة

يوضح هذا الشكل المقارن مستويات مؤشر الاستمرارية المؤسسية في خمس أسواق ناشئة: الهند، البرازيل، إندونيسيا، السعودية، وجنوب إفريقيا. تبين الأعمدة أن الأسواق ذات البنية الرقابية المتقدمة (السعودية والهند) تحقق أعلى درجات الاستمرارية، بفضل اعتمادها المتزايد على التدقيق القائم على المخاطر، بينما تسجل الأسواق الأخرى درجات أقل نتيجة ضعف الشفافية وتفاوت الامتثال التنظيمي. ويُبرز الشكل أن **نضج الحوكمة المؤسسية** يمثل عاملاً تفاعلياً حاسماً في تفسير قدرة الشركات على الصمود المالي والمؤسسي في البيئات الهشة.

إطار القيم والأخلاق للاستمرارية



الملحق البصري (5): الإطار القيمي-الأخلاقي للاستمرارية المؤسسية

يقدم هذا الشكل تمثيلاً تأملياً يربط بين المستويات الثلاثة التي يقوم عليها مفهوم الاستمرارية كما حددها البحث:

- 1- **المستوى المالي:** الذي يعكس نتائج الأداء الكمي.
 - 2- **المستوى التنظيمي-الرقابي:** الذي يتجسد في جودة التدقيق والرقابة الداخلية.
 - 3- **المستوى الأخلاقي-القيمي:** الذي يعكس ثقافة المسؤولية والشفافية داخل المؤسسة.
- تتداخل هذه المستويات في نقطة مركزية تمثل **الاستبصار المؤسسي (Institutional Foresight)**، أي قدرة المؤسسة على إدراك الخطر قبل تحققه. وهذا الشكل يلخص الرؤية الفلسفية للبحث: أن **الاستمرارية ليست رقمًا ماليًا بل قيمة مؤسسية**، وأن الدمج بين التحليل المالي والتدقيق هو جسر يصل بين الأداء والمسؤولية.